رئاسة الوزراء

الدليل الإرشادي

لسياسة تقييم الأثر

دراسة التقييم المسبق - دراسة التقييم اللاحق

مديرية الشؤون القانونية

قسم دراسات تقييم الأثر

2022

الإصدار الثاني حزيران

تم تمويل هذا الدليل من قبل الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن وبدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. تتولى مجموعة البنك الدولي إدارة الصندوق، وتشارك في رئاسته وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتموله حكومات كل من "بريطانيا، وهولندا، وكندا، وألمانيا، والنرويج" التي تدعم جهود الإصلاح الاقتصادي في الأردن.

رئاسة الوزراء

رئاسة الوزراء

مديرية الشؤون القانونية / قسم دراسات تقييم الأثر

الدليل الإرشادي
لسياسة تقييم الأثـــــر

دراسة التقييم المسبق - دراسة التقييم اللاحق

الإصدار الثاني

حزيران ٢٠٢٢

بناء على ما جاء في الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد اللّه الثاني، واهتمامه وتركيزه على سيادة القانون أساس الدولة الأردنية وأسس الإدارة الحصيفة فقد وجه جلالته في الورقة النقاشية السادسة؛ "إن تطوير الإدارة الحكومية مسيرة مستمرة تخضع لمراجعة وتقييم دائمين. وعليه يجب تحديد مواطن الخلل والقصور والاعتراف بها للعمل على معالجتها، وإرساء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة كمبدأ أساسي في عمل وأداء مؤسساتنا وفي جميع طبقات ومراحل الإدارة الحكومية".

وأشار جلالته ايضاً الى؛ "أهمية تحقيق تنمية شاملة مستدامة تشمل جميع القطاعات وتضمن توزيع عوائد التنمية على أنحاء المملكة كافة بشكل عادل. وتتطلب منظومة المساءلة والمحاسبة إجراءات مسبقة تبدأ بتبني مؤسساتنا لمدونات سلوك وأخلاقيات عمل ملزمة بشكل يحكم أداء المؤسسات والسلطات المعنية. كما يجب على مؤسستنا وضع رؤية واضحة، وخارطة طريق، وأهداف محددة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها وقياس نسبة الإنجاز والأثر، للوصول الى أرقى معايير النزاهة والشفافية وأعلى مستويات الخدمة للمواطنين."

من الورقة النقاشية السادسة

"سيادة القانون أساس الدولة المدنية"

تاريخ الصدور ٢٠١٦/١٠/١٦

المحتويات

الفصل الأول: المقدمة	٧
١.١ تمهيد	٧
٢.١ منهجية إعداد الدليل الإرشادي لسياسة تقييم الأثر ومصادره	٨
٣.١ أهداف الدليل	١٠
٤.١ الأدوار والمسؤوليات لتطبيق الدليل	١٠
الفصل الثاني: أنواع دراسات التقييم (المسبق، اللاحق)	١٣
١.٢ دراسة التقييم المسبق	١٤
٢.٢ دراسة التقييم اللاحق	١٥
٣.٢ اختيار دراسة التقييم المناسبة	١٧
الفصل الثالث: دراسة التقييم المسبق	١٩
١.٣ أسس وإجراءات الاستثناء أو الإعفاء من إجراء دراسة التقييم المسبق	١٩
٢.٣ أسس وإجراءات تحديد عمق التحليل لدراسة التقييم المسبق	٢٢
٣.٣ إعداد دراسة التقييم المسبق	٢٥
٤.٣ التشاور مع أصحاب العلاقة	٥٥
الفصل الرابع: دراسة التقييم اللاحق	٦٠
١.٤ اختيار التشريع والغاية من التقييم اللاحق	٦٠
٢.٤ تحليل التشريع وفق "النموذج المنطقي"	٦٣
٣.٤ تحديد مستوى دراسة التقييم اللاحق	٦٨
٤.٤ وضع معايير وأسئلة التقييم اللاحق	٧٢
٥.٤ التشاور وإعداد التقرير وضمان الجودة	٧٦
الملاحق	٧٩
ملحق رقم (١) قائمة التحقق لتحديد عمق دراسة التقييم المسبق	٧٩
ملحق رقم (٢) نموذج تقرير التقييم المسبق "الأساسي"	٨١
ملحق رقم (٣) نموذج تقرير التقييم المسبق "المعمق"	٨٦
ملحق رقم (٤) نموذج تقرير التقييم اللاحق	٩١

١.١ تمهيد

انطلاقاً من توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم، لمؤسساتنا الوطنية جميعها والمتمثلة بضرورة وضع رؤية واضحة، وخارطة طريق، وأهداف محددة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها وقياس نسبة الإنجاز والأثر، للوصول الى أرقى معايير النزاهة والشفافية وأعلى مستويات الخدمة للمواطنين وارتباطها بأهمية التنظيم الأفضل، سعت الحكومات المتعاقبة الى تحسين جودة السياسات والتشريعات من خلال تعميم مدونة ممارسات حوكمة السياسات والأدوات التشريعية في الدوائر الحكومية لسنة ٢٠١٨، والتي تم فيها استحداث منهجية تقييم الأثر التي تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة ونوعية السياسات والتشريعات والتدخلات الحكومية ونتائجها وآثارها لإحداث عمليات إصلاح فعالة وشفافة وشاملة، خاضعة للتقييم والمساءلة، تضمن تحقيق النتائج المرجوة والاستقرار التشريعي وصولا لأعلى مستويات الخدمة المقدمة للمواطنين.

شهدت المملكة الاردنية الهاشمية في الآونة الأخيرة العديد من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والسياسية. وما زالت الحكومة مستمرة في تسخير جهودها لتطوير السياسات العامة والتشريعات، من اجل تحقيق جودة أعلى للتشريعات الناظمة بكافة مجالاتها، الأمر الذي من شأنه ان ينعكس إيجاباً على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، حيث تعتبر التشريعات الترجمة الفعلية والبوابة الرئيسية لتحقيق الإصلاح بمفهومه الشامل، والذي لا يمكن تحقيقه على النحو المطلوب إلا إذا كانت التشريعات الناظمة له مدروسة ومبنية على أسس علمية، بحيث يمكن قياس الفوائد المرجوة منها والتكاليف والآثار المتوقعة لهذه التشريعات بناء على أولويات المجتمع لضمان اختيار أكثر الخيارات التشريعية كفاءة وفعالية وهو ما يعرف بتقييم أثر التشريعات.

ولتحقيق ذلك فلا بد من ارتباط كافة الجهود المبذولة لمأسسة منهجية تقييم الأثر بحيث تصبح ملزمة ومعتمدة من كافة مؤسسات الدولة لإحداث تقدم ملموس في مجال الإصلاح الشامل في مختلف المجالات، والوصول إلى مقاييس يمكن من خلالها إجراء تقييم للتشريعات الجديدة والمعدلة الأمر الذي يضمن تقليل الآثار السلبية المحتملة للتشريعات المختلفة مما يرفع من ثقة المواطن في الأداء الحكومي ويساعد على تيسير عملية تطبيق القوانين والالتزام بها لتحقيق أكبر فائدة مرجوة منها.

٢.١ منهجية إعداد الدليل الارشادي لسياسة تقييم الاثر ومصادره

الإصدار الأول (٢٠٢٠)

قامت رئاسة الوزراء بإعداد الإصدار الأول من الدليل الإرشادي كمرحلة أولية بدعم وإرشاد برنامج دعم وتحسين الحوكمة سيجما (SIGMA). حيث تم تطوير المنهجية المتبعة في ذلك الدليل بالاستعانة بأفضل الممارسات الدولية والعربية وتجارب عدد من مؤسسات الدولة وخبرات الإدارة العامة السابقة في هذا الخصوص.

- قامت الوحدة المعنية في رئاسة الوزراء بإعداد هذا الدليل بالتعاون مع برنامج دعم وتحسين الحوكمة سيجما (SIGMA).
- استندت على الممارسات الإقليمية والدولية الفضلى في مجال تقييم الأثر وبالأخص أدبيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالإضافة إلى العديد من المراجع وأدلة تقييم الأثر من الأردن وبلدان أخرى عربية وأجنبية.
- حضور ورش عمل تم عقدها حول مفهوم تقييم الأثر وآلية إعداد دراسات تقييم الأثر بمشاركة عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية، وأخذ آرائهم والتشاور معهم.
- مراجعة الدليل من خلال الفريق الوطني لتقييم الأثر المشكّل بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٤٥٨٤/١/١١/٨٣ تاريخ ٢٠٢٠/٢/١١.

الإصدار الثاني (٢٠٢٢)

تأتي التعديلات المقترحة على الإصدار الأول من الدليل نتيجة للمشاورات بين خبراء رئاسة الوزراء وديوان التشريع والرأي بدعم من فريق مجموعة البنك الدولي، على المفاهيم والأفكار الأساسية وإدخال الممارسات والمنهجيات الدولية الفضلى، وقد جرى مناقشة المفاهيم والأفكار الأساسية المذكورة في التقرير بصورة مبدئية في حزيران وتموز ٢٠٢١، ثم قام فريق الخبراء بتقديم ملاحظاتهم وتوصياتهم للتحسين خلال الورش التي عقدت في تشرين الثاني ٢٠٢١.

تتضمن التعديلات إضافة بعض الأقسام والبنود على الدليل بهدف توضيح ما يلي:

- معايير وإجراءات دراسة التقييم المسبق، والمتعلقة بتحديد أسس الاستثناء والإعفاء، وتحديد عمق التحليل المطلوب (أساسي ومعمق).
- مراجعة وتفصيل المعايير والأسئلة اللازمة لإجراء التحليل للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالتقييم المسبق المعمق.
- إضافة ملحق خاص بمنهجية التقييم اللاحق للتشريعات والسياسات بطريقة عملية وسهلة مع نماذج وأمثلة للتمييز بين آلية عمل دراسة للتقييم المسبق والتقييم اللاحق.

وقد تم وبالتنسيق فيما بين قسم دراسات تقييم الأثر في مديرية الشؤون القانونية، وديوان التشريع الرأي، والخبراء مراجعة وتدقيق الإصدار الثاني خلال عام ٢٠٢٢.

وتأتي مجموعة المصادر التي تم من خلالها وضع ومراجعة هذا الدليل كما يلي:

- دليل تقييم أثر السياسات والتشريعات والأنظمة في الأردن، وزارة الشؤون السياسة والبرلمانية.
- المبادئ التوجيهية لدراسة تقييم الأثر التشريعي، مكتب وزير الدولة للشؤون التنمية الإدارية، الجمهورية اللبنانية.
- منهجية تقييم الأثر المعتمدة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- دليل تقييم الأثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية، جامعة بيرزيت، معهد الحقوق.
- منهجيات وإجراءات التقييم المسبق والتقييم اللاحق، المفوضية الأوروبية.
- منهجية التقييم اللاحق، المملكة المتحدة.
- منهجية إعداد وتقييم السياسات والتشريعات، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

١.٣ أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى بناء وتعزيز قدرات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية ومتخذي القرار، والمشرعين، ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها في استخدام وتطبيق أداة تقييم الأثر من خلال:

- توفير وثيقة مرجعية إرشادية وتنظيمية توضّح الممارسات المؤسسية الجيدة في مجال تقييم الأثر.
- توحيد منهجيات تقييم الأثر من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكلفة التشريعية.

- توفير الأدوات والآليات والنماذج اللازمة لتنفيذ دراسة تقييم الأثر.
- مساعدة متخذ القرار من خلال إعداد دراسة تقييم أثر مدعمة بالأدلة العلمية والواقعية وإجراء التشاور الفعال لتحسين جودة التشريعات.
- تطوير المهارات والقدرات لدى القائمين على عملية إعداد وثيقة تقييم الأثر في كل ما يتعلق بتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية المترتبة على التشريعات وأي تدخل حكومي آخر ومدى تأثيرها على الواقع خاصة عند التطبيق.

٤.١ الأدوار والمسؤوليات لتطبيق الدليل

لضمان تحسين جودة السياسات والتشريعات من خلال تطبيق سياسة تقييم الاثر في كافة مؤسسات الدولة وتطبيقه لتصبح الآلية المتبعة للإصلاح التشريعي تضمن كفاءة السياسات والتشريعات وتقييم آثارها المسبقة واللاحقة ضمن منهجية علمية شمولية، عمل فريق الخبراء في قسم دراسات تقييم الأثر في رئاسة الوزراء على تقديم هذا الدليل الإرشادي حول أسس وإجراءات تقييم الأثر، وهو الجهة المسؤولة عن تقديم الدعم الفني حول إرشادات التطبيق والمتابعة والإشراف على التدريب على أداة تقييم الأثر.

الدائرة الحكومية:

- العمل على تعميم الدليل الإرشادي على جميع المديريات والوحدات التنظيمية فيها، وهي الجهة المسؤولة عن إعداد الوثيقة ونشر نتائجها: تقوم الجهة التي تعمل على إعداد مقترح التدخل أو المشروع بإعداد وثيقة تقييم الأثر وإجراء المشاورات؛ كونها هي الجهة التي تملك المعلومات والبيانات عن المشكلة موضع النظر. على ان تكون الجهة المعدة للوثيقة من داخل الوزارة او المؤسسة التي تعمل على إعداد المقترح التشريعي؛ بحكم إلمامها ومعرفتها بموضوع الدراسة.

- ولتعزيز مبادئ الشفافية والمصداقية والمساءلة ولبناء الثقة في عملية صنع السياسات والتشريعات ينبغي على الجهة المعدة للوثيقة نشر نتائج دراسة تقييم الأثر على نطاق موسع سواء من خلال المواقع الإلكترونية للجهات المعنية أو المطبوعات أو لقاءات مع الأطراف المعنية من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، وبعد الانتهاء من دراسة تقييم الأثر ينبغي إعداد تقرير يشتمل كل الخطوات وتعبئة نموذج تقييم الأثر (الملحق) ومشاركة جميع الأطراف المعنية في نتائج الدراسة النهائية ملحقاً بها مسودة سياسة/ تشريع/ قرار تم إعداده بناءً على دراسة تقييم الأثر.

رئاسة الوزراء / مديرية الشؤون القانونية / قسم دراسات تقييم الأثر:

قامت رئاسة الوزراء باستحداث قسم دراسات تقييم في مديرية الشؤون القانونية لتقديم الدعم الفني والإشراف على تنفيذ الدليل وما يتضمن من تعديلات جديدة بالتعاون مع الدوائر الحكومية كافة.

- تعميم الدليل الإرشادي على الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية جميعها، وتقوم بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بعقد ورش توعوية للتعريف بمضامين الدليل.
- مراجعة الوثيقة وتقييمها: تتم مراجعة الوثيقة من قبل جهة مركزية (قسم دراسات تقييم الأثر/ رئاسة الوزراء) ويتمثل دورها في التأكد من امتثال الجهة المعدة للدراسة بمنهجية الدليل الإرشادي، والتأكد من جودتها بشكل محايد بما يتوافق مع خطوات الدليل الإرشادي.

يرجى التنويه الى أنه سيصار الى إصدار الإجراءات التفصيلية المرتبطة بتطبيق ما ورد في الدليل الإرشادي من حيث تقديم ومراجعة ونشر تقرير التقييم المسبق وتقرير التقييم اللاحق، وتعميمها على كافة المؤسسات والدوائر الحكومية.

توجد العديد من المنافع للحكومة وراء إجراء التقييمات، بما في ذلك: تعزيز اتخاذ القرارات المبنية على البراهين؛ وتشجيع المشاركة؛ يقدم هذا الفصل تعريفاً لأنواع التقييم المختلفة، والتي لها العديد من المنافع، حيث ستقوم بتعزيز عملية اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة والبراهين، وتشجيع المشاركة، ووضع الأولويات في التخطيط، وترشيد الموارد، وتحفيز إدماج السياسات، وبشكل أكثر عمومية، زيادة الفعالية والتناسبية والمصداقية لدى الحكومة. ولتوضيح بعض المفاهيم حول التقييم كالتالي:

التقييم: هو أداة لتحليل آثار السياسات أو التشريعات بشكل نوعي و/ أو كمي وفق المنهجية الموضوعة.

التنظيم الأفضل: يُعنى التنظيم الأفضل تصميم السياسات والتشريعات وتقييمها بشفافية، مع تقديم أدلة، ودعمها بآراء المواطنين ومؤسسات الاعمال وأصحاب المصلحة؛ وهو يغطي جميع مجالات السياسة العامة، ويهدف الى وضع تشريع محدد وواضح يضمن تحقيق الأهداف والفوائد بأقل تكلفة ممكنة.

التشريع: هو أداة تستخدمها الحكومات لتنفيذ السياسات العامة، والسلوكيات المباشرة؛ لتحقيق اهداف السياسة العامة واولوياتها، ويقصد بها: القوانين، والأنظمة، والتعليمات، والقرارات وأي تعديل عليها.

كما يبين هذا الفصل أنواع دراسات التقييم التي من الممكن للدائرة الحكومية القيام بها، من أجل إجراء التقييم وفق الضوابط المحددة في هذا الدليل.

١.٢ دراسة التقييم المسبق

يشار اليها عادة بأحد المصطلحات التالية:

- التقييم المسبق (Pre Assessment or Ex-Ante Assessment)
- تقييم الأثر التنظيمي (Regulatory Impact Assessment – RIA)

التقييم المسبق هو عبارة عن أداة تقوم الدائرة الحكومية باستعمالها لتحليل وقياس أثر السياسات / التشريعات الجديدة المنوي إصدارها (قبل البدء بإعداد التشريع نفسه)، أو السياسات / التشريعات القائمة (التي تحتاج الى إعادة دراسة شمولية)، وذلك من خلال القيام بقياس الفوائد المرجوة والتكاليف والآثار المتوقعة، لضمان اختيار أكثر الخيارات التنظيمية كفاءة وفعالية، ويكمن الهدف من التقييم المسبق في التقليل من الآثار والأعباء غير المرغوب فيها، وتعظم من الآثار الإيجابية ودعم تحقيق الأهداف التي وضعتها الوزارة/الدائرة المختصة، وذلك من خلال التأكد من توازن المنافع والكلف، وتحديد أهم القطاعات المتأثرة بالتغيير، وتقييم الخيارات التنظيمية المختلفة (التشريعية وغير التشريعية).

يهدف التقييم المسبق إلى التأكيد على امتلاك الدائرة الحكومية وأصحاب القرار كافة المعلومات المطلوبة، ويتضمن ذلك تحليل الخيارات الموضوعة لتطبيق السياسات / التشريعات، وهو التقييم الذي يتم من خلال التشاور مع أصحاب العلاقة والخبراء.

وينقسم تقييم الأثر المسبق الى:

التقييم المسبق الأساسي: عادة ما يستخدم مصطلح (Light Pre Assessment - Light RIA)، حيث يساعد التقييم على إعطاء نظرة عامة عن المشكلة التي يتم تحديدها بالتشاور مع أصحاب العلاقة والمعنيين والفئات المتأثرة، ويساعد على تيسير اتخاذ قرار بشأن التدخل من عدمه، وتجنب الأخطاء التنظيمية أو التجاوزات في التبرير والأساس المنطقي للسياسات أو التشريعات المقترحة.

ويتم إجراء الدراسة بالحد الأدنى المطلوب من التحليل المعياري النوعي، حيث يتم التقييم الآثار المترتبة على تطبيق خيار تنظيمي واحد فقط (الخيار التنظيمي الأفضل للتطبيق الذي يتم اختياره بشكل منهجي)، ويجب التعبير عن الآثار المتوقعة (الكلف، المنافع) من الناحية النوعية على الأقل.

التقييم المسبق المعمق: عادة ما يستخدم مصطلح (Full Pre Assessment – Full RIA)، هذا التقييم هو الأكثر تفصيلاً للعديد من الخيارات التنظيمية ذات الصلة، والذي يبحث في الكلف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية لكل خيار والمخاطر المرتبطة بكل منها، استناداً الى المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال مرحلة المشاورات الأولية والآليات الأخرى لجمع المعلومات والتحليل (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحليل الاقتصادي). ويتوجب خلال تقييم الأثر المعمق، السعي لتحديد الآثار الكمية والمالية المترتبة قدر المستطاع. وكونه يتطلب المزيد من الوقت والموارد والخبرات، يجب إبقاء هذا التقييم مركزاً على تقييم أهم المواضيع التي تتطلب التحليل.

٢.٢ دراسة التقييم اللاحق

يشار اليها عادة بأحد المصطلحات التالية:

التقييم اللاحق (Post Assessment or Ex-Post Assessment)

التقييم اللاحق هو عبارة عن أداة تقوم الدائرة الحكومية باستعمالها لإجراء مراجعة منهجية ومعمقة للتشريعات السارية، حيث يتم في العادة دراسة مدى ملاءمتها، وفعاليتها و/أو كفاءتها بعد فترة زمنية معقولة من تطبيقها الفعلي وإنفاذها على أرض الواقع.

توجد العديد من المنافع للحكومة وراء إجراء التقييم اللاحق بشكل منظم، بما في ذلك تعزيز اتخاذ القرارات المبنية على البراهين، وتشجيع المشاركة، ووضع الأولويات في التخطيط وترشيد الموارد، وتحفيز إدماج السياسات المترابطة، مما يؤدي الى زيادة الكفاءة والفعالية والمصداقية

للجهات والدوائر الحكومية. كما يساهم التقييم اللاحق للتشريعات بشكل ممنهج في رفع مستوى جودة التشريعات وضمان الحوكمة التشريعية.

يرجى التنويه الى أن التقييم اللاحق يختلف عن «المتابعة/الرصد» والذي يعتبر عملية مستمرة. أما التقييم اللاحق، فهو التحليل الذي يقدم تحليلاً تفصيلاً لمخرجات ونتائج وآثار التشريع النافذ بعد مرور فترة زمنية معقولة.

وينقسم التقييم اللاحق الى ثلاثة مستويات متعاقبة وهي (تقييم العمليات، تقييم الأداء، وتقييم الأثر)، وهي التي يتم تحديدها بناء على احتياجات وموارد فريق العمل، إضافة إلى الغاية من إجراء التقييم. وهي كما يلي:

المستوى الأول (تقييم العمليات): يسعى هذا المستوى إلى تقييم ما إذا تم إنفاذ تشريع من الناحية الإدارية والإجرائية كما هو متوقع، وفيما اذا تم الإنفاذ بشكل صحيح أم لا.

المستوى الثاني (تقييم الأداء): يوفر هذا المستوى من التقييم تحليلاً للعلاقة بين التشريع والتأثيرات التي يحدثها من حيث النتائج المتوقعة منه.

المستوى الثالث (تقييم الأثر): يركز تقييم الأثر على تحليل التغيرات التي حدثت عقب تنفيذ التشريع، كما يتم التأكد مما إذا قد تم تحقيق الأهداف (رفيعة المستوى) المعلنة.

٣.٢ اختيار دراسة التقييم المناسبة

يبين الشكل رقم (١) أدناه الدورة التشريعية التي يمر بها كل تشريع يتم وضعه وإنفاذه، ويحدد بشكل عام متى يمكن إجراء دراسة التقييم المسبق أو دراسة التقييم اللاحق.

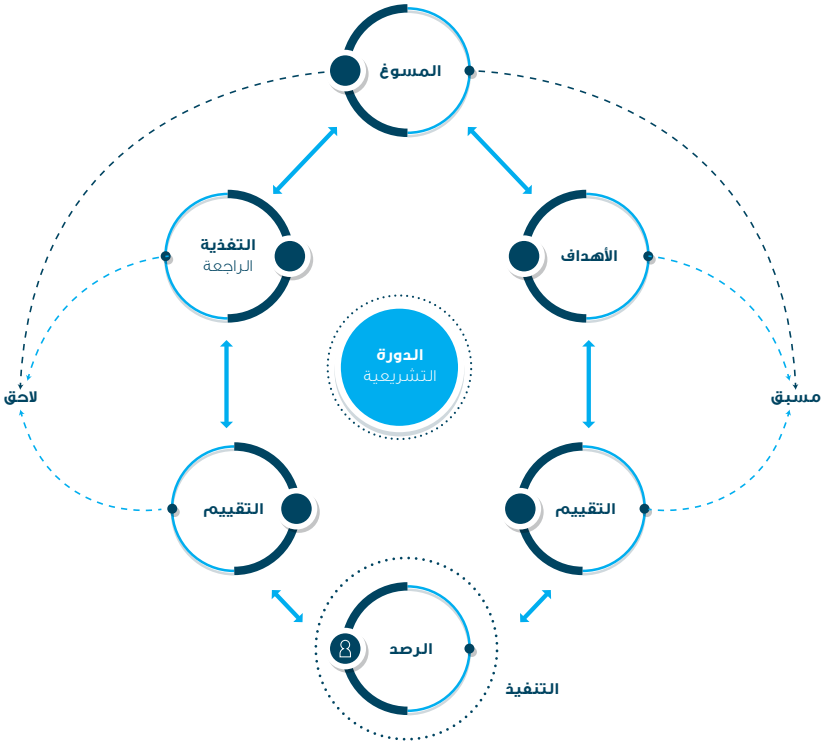

الشكل (١) الدورة التشريعية وموضع دراسة التقييم المسبق / التقييم اللاحق

يرجى التنويه الى وجود روابط هامة بين التقييم المسبق والتقييم اللاحق بناء على ما ورد في الدورة التشريعية، حيث يتم من خلال التقييم المسبق تحديد السياق والأهداف والخيارات التنظيمية المدروسة (الغاية من وراء التدخل الحكومي)، ويأتي بعده التقييم اللاحق للتحقق من أي تغييرات ونتائج تحققت أو لم تتحقق.

بناء على المعطيات التي تراها الدائرة الحكومية مناسبة، تستطيع القيام باختيار نوع الدراسة المطلوب والذي يحقق الأهداف الموضوعة، ويتم في الغالب ما يلي:

الاستعانة **بالتقييم المسبق** عند إعداد سياسة تنظيمية جديدة أو تشريع جديد، أو القيام بإجراء مراجعة وتعديل سياسة أو تشريع سار ولكنه يحتاج الى إعادة نظر في السياق والأهداف والخيارات التنظيمية ودراسة الكلف والمنافع.

الاستعانة **بالتقييم اللاحق** عند إجراء مراجعة لتشريعات سارية ونافذة لتحديد مدى ملاءمة وكفاءة وفاعلية تطبيقها على أرض الواقع.

يوصى بأن تقوم الدائرة الحكومية بالتنسيق مع قسم دراسات تقييم الأثر / مديرية الشؤون القانونية في رئاسة الوزراء إذا كان لديها أي استفسارات حول نوع الدراسة الممكن استخدامها.

تعتبر دراسة التقييم المسبق إحدى الأدوات التي تستخدمها الحكومات عند الشروع في إعداد أو مراجعة السياسات والتشريعات التي تعتبر على قدر كبير من الأهمية أو لها تأثير كبير، وذلك حسب المعايير التالية:

- آثار سلبية كبيرة على التنافسية.
- أضرار بيئية كبيرة أو صحية أو وبائية.
- آثار سلبية كبيرة على الفئات محدودة الدخل.
- تغيير كبير في السياسات الاقتصادية أو تأثير كبير على المنافسة أو المستهلكين.
- تكلفة كبيرة على الحكومة أو أي جهات أخرى مثل الشركات أو المستهلكين أو تتحملها مجموعة أو قطاع بشكل غير متناسب.
- المواضيع ذات الأهمية للرأي العام.
- المواضيع المقدمة لمجلس الوزراء من أصحاب المصالح والمتأثرين والتي تكون مدعمة بدراسات مقنعة (في حال طلب مجلس الوزراء إجراء تقييمها).

يبين هذا الفصل كافة المواضيع المرتبطة بإجراء التقييم المسبق والتي تتضمن المعايير والأسس والإجراءات المحددة أدناه.

١.٣ أسس وإجراءات الاستثناء أو الإعفاء من إجراء دراسة التقييم المسبق

تعتبر عملية توجيه الجهود مهمة جداً من أجل أن تتمكن الدوائر الحكومية من إجراء دراسة التقييم المسبق بشكل سريع وكفؤ ومتناسب مع حجم الموضوع الذي تتم دراسته، كما وتساعد على بناء المصداقية وضمان الشفافية. ويبين الشكل رقم (٢) أدناه كيفية قيام الدائرة الحكومية وبالتنسيق مع قسم دراسات تقييم الأثر في رئاسة الوزراء بإجراء عملية تصنيف ممنهجة للسياسة أو التشريع المنوي إصداره أو مراجعته وفق معايير محددة من أجل تحديد ما اذا كان سيتم ما يلي:

- استثناء السياسة او التشريع من متطلب إجراء التقييم المسبق.
- إعفاء الجهة الحكومية من إجراء التقييم المسبق ضمن ضوابط محددة.

توجيه الجهود- بالنظر إلى الموارد المتاحة؛ والوتيرة المتسارعة لتطبيق أجندة الإصلاح الحكومية، يتم عادة تركيز عملية التقييم على مبادرات وسياسات محددة.

ما هي المبادرات / السياسات / القرارات التي تستلزم إجراء التقييم المسبق، وأي منها يمكن استثناؤها أو إعفاؤها من إجراء التقييم؟ كيف للدائرة الحكومية تحديد عمق التقييم المطلوب.

وفي حال لم تطبق معايير الاستثناء أو الاعفاء، فيتوجب على الدائرة الحكومية إجراء التقييم المسبق، وعلى أن يتم تحديد عمق التقييم (أساسي أو معمق) وفق المعايير والنماذج والإجراءات المحددة أدناه.

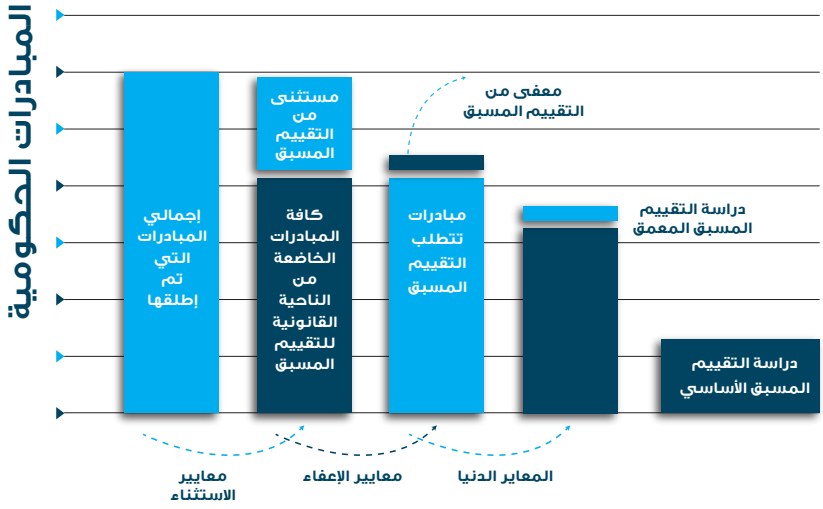

الشكل رقم (٢)

يتمثل الهدف من الآلية أعلاه قيام الجهة الحكومية بإجراء التقييم بشكل كاف ومتناسب بما يحقق قيمة مضافة، حيث يتوقع من هذه الآلية أن يتم إجراء التقييم المسبق المعمق لما يقارب ٥-١٠٪ من جميع دراسات التقييم المسبق التي يتقرر تنفيذها من قبل الجهات الحكومية.

الاستثناء: متى لا تحتاج الدائرة الحكومية الى إجراء التقييم المسبق

تشير القاعدة العامة إلى ضرورة إخضاع كافة السياسات والتشريعات لدراسة التقييم المسبق، بينما توجد عدد من الحالات التي لا توجد فيها حاجة لإجراء مثل هذا النوع من التقييم.

يتم وبشكل صريح استثناء السياسات أو التشريعات المتعلقة بما يلي:

- الموازنة العامة للدولة وموازنة الوحدات الحكومية وأي تشريعات تصدر لغايات تفعيل قرارات الموازنة والمقترحات المشابهة.
- الاتفاقيات الثنائية أو الدولية التي تقوم الحكومة الأردنية بتوقيعها أو المصادقة عليها.
- الدفاع والأمن الوطني أو ما يخصّ الشؤون العسكرية أو الأمنية.
- القرارات التي قد تصدر عن الدوائر الحكومية لتنظيم أعمالها أو لتنظيم مواضيع تنفيذية بسيطة.
- التشريعات والسياسات والقرارات المتعلقة بالوظيفة العامة وأنظمة التنظيم الإداري للوزارات والدوائر الحكومية.

- التشريعات أو مشاريع التطوير التشريعية التي تهدف الى:

- تجميع أو فصل نصوص قانونية موجودة مسبقاً، بشرط عدم تعديل على جوهر وتأثيرات تلك النصوص.

- إلغاء أي أحكام أو تشريعات أو القيام بإلغاء النصوص القانونية المكررة أو المتداخلة أو المتعارضة شريطة أن لا يكون هناك أي تأثير بسيط على الحكومة، وقطاع الأعمال والأفراد.

الإعفاء: متى يمكن للدائرة الحكومية أن تطلب إعفاءها من إجراء التقييم المسبق

مع مراعاة ما ورد أعلاه بشأن استثناء بعض السياسات / التشريعات من متطلب التقييم المسبق ابتداءً، يتوجب على الدائرة الحكومية أن تقوم بإجراء التقييم المسبق للسياسات أو التشريعات، ولكن يحق للدائرة الحكومية أن تطلب أن يتم اعفاءها من إجراء التقييم المسبق في الحالتين التاليتين:

- الحالة الطارئة، حدوث ظروف استثنائية تستدعي اتخاذ قرارات سريعة لمعالجة قضية معينة في فترة زمنية سريعة.

- الحالة المستعجلة، في حال تطلب موضوع تنظيمي محدد (مشكلة) أن تقوم الجهة الحكومية باتخاذ القرار حولها بشكل سريع لا يمكن تأخيره.

٢.٣ أسس وإجراءات تحديد عمق التحليل لدراسة التقييم المسبق

في حال تم اتخاذ القرار بوجوب إجراء دراسة التقييم المسبق، فيتوجب على فريق عمل الدائرة الحكومية المعنية المختص أن يقوم بدراسة واقع الحال، **وتحديد العمق الملائم والمتناسب**، ويوصي دائماً بالتنسيق مع الخبراء وأصحاب العلاقة. وقد تم لهذه الغاية إعداد معايير وقائمة التحقق التي يجب الإجابة على ما ورد فيها من أجل المساعدة على تحديد العمق اللازم للدراسة التحليلية.

يرجى من فريق عمل الدائرة الحكومية الإجابة عن كافة الأسئلة في قائمة التحقق لغاية اختيار عمق التحليل (ملحق رقم ا)

إذا تمت الإجابة على **اربعة أسئلة أو أكثر** بأنها تستوجب التقييم المسبق المعمق، فيعني ذلك أن على فريق العمل الحكومي إجراء التقييم المسبق المعمق.

لغايات التوضيح، يبين الجدول أدناه **المتطلبات الدنيا للتحليل المعياري بدراسة التقييم المسبق (الأساسي أو المعمق)**، والتي يجب على الدائرة الحكومية الالتزام بها.

القسم المعني بدراسة (تقرير) التقييم المسبق	التقييم الأساسي	التقييم المعمق
المعلومات العامة حول السياسة او التشريع	إلزامي	
الاعتماد من المرجع المختص لفريق العمل المعني	إلزامي	
تحديد المشكلة التنظيمية		
وصف المشكلة التنظيمية	شرح عام تحليل نوعي	شرح مفصل تحليل كمي
"خيار عدم اتخاذ إجراء" (السيناريو المرجعي)	شرح عام تحليل نوعي	شرح مفصل تحليل كمي
أهداف السياسة التنظيمية		
أهداف ذكية قابلة للقياس ضمن إطار زمني محدد	مؤشرات الأداء الرئيسية، المستهدفات	
وصف الخيار (الأفضل)		
الوصف العام	شرح مفصل للخيار الأفضل	
توصيف وتقييم الأثر للخيار التنظيمي الأفضل		
الآثار الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية والمستهلكين	تحليل كمي	تحليل كمي
الآثار الاجتماعية (بما في ذلك الصحة والجنس)	تحليل نوعي	تحليل كمي
الآثار البيئية	تحليل نوعي	تحليل كمي
الآثار المالية على الموازنة العامة للدولة	تحليل كمي	تحليل كمي
الآثار التوزيعية للكلف والمنافع	تحليل نوعي	تحليل كمي

توصيف وتقييم الأثر للخيارات البديلة		
الوصف العام		خيار غير تشريعي واحد على الأقل
الآثار الاقتصادية على الشركات والمستهلكين		تحليل كمي
الآثار الاجتماعية (بما في ذلك الصحة والجنس)		تحليل كمي
الآثار البيئية		تحليل كمي
الآثار المالية على الموازنة العامة للدولة		تحليل كمي
الآثار التوزيعية للكلف والمنافع		تحليل كمي
المقارنات بين الخيارات التنظيمية والتوصيات		
تحديد منهجية التحليل المتبعة (تحليل الكلفة والمنفعة، تحليل الكلفة والفعالية، التحليل متعدد المعايير)		شرح مفصل
المخرجات		تحليل كمي
التشاور العام مع أصحاب العلاقة		
وصف عملية التشاور	شرح عام	شرح مفصل
ملخص الملاحظات التي تم استلامها وكيف تمت دراستها	شرح عام	شرح مفصل
الرصد والمتابعة		
خطة العمل التنفيذية للرصد والمتابعة اللاحق	شرح عام	شرح مفصل
رصد ومتابعة التنفيذ والمسؤوليات الخاصة بالجهة/الجهات	اختياري	شرح مفصل

يتوجب استعمال النماذج المعدة والملحقة بالدليل لإعداد تقارير التقييم المسبق:

- ملحق رقم (٢) نموذج تقرير التقييم المسبق الأساسي.
- ملحق رقم (٣) نموذج تقرير التقييم المسبق المعمق.

٣.٣ إعداد دراسة التقييم المسبق

بناء على ما ورد في القسم (٢,٣) أعلاه، وبعد أن يتم تحديد عمق التحليل المطلوب (أساسي أم معمق)، يجب على فريق عمل الدائرة الحكومية، البدء بالعمل على إعداد دراسة التقييم المسبق، والتي تتضمن مجموعة من الخطوات المبنية على الأسئلة الدقيقة، والتي من خلالها نحصل على إطار منهجي ومنطقي يساعد في الحصول على أفضل المخرجات عند الإجابة عليها، وهي:

- تحديد المشكلة: ما هي المشكلة المراد معالجتها وما هي مسبباتها وتبعاتها؟
- وضع الأهداف: ما هي الأهداف المطلوب تحقيقها بشكل واضح (SMART)؟
- تحديد الخيارات: ما هي الحلول التشريعية أو غير التشريعية التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف؟
- تحليل الخيارات: ما هي الآثار المستقبلية المتوقعة من تطبيق الحلول المتعددة والمقارنة بينها؟
- انتقاء الخيار التنظيمي: ما هو الحل/الحلول التنظيمية المناسبة والممكن تطبيقها على أرض الواقع؟
- الرصد والمتابعة: آليات رصد ومتابعة كيف سيتم تطبيق الخيار التنظيمي؟

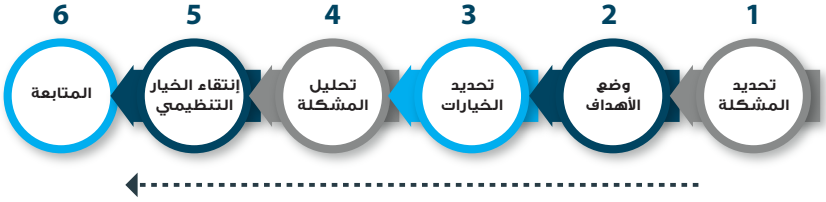

خطة عمل - خطة إنقاذ التشريع

الخطوة (١): تحديد المشكلة وتعريفها

تعريف المشكلة هو أهم خطوه إذ إنّ تعريف المشكلة بشكل خاطئ سيؤدي إلى تبني حلول غير فعالة، لذا ينبغي تعريف المشكلة بدقة ووضوح، للتمكن من وضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة، وهذا يتطلب الوقوف على حجم المشكلة وأسبابها الجذرية والآثار المترتبة عليها.

عند تعريف المشكلة لابد من تحديد حجمها ونطاق تأثيرها، حيث يترتب على ذلك تحديد الموارد التي سيتم تخصيصها لدراسة التقييم المسبق وفي الحل المنشود، وذلك لأن من سمات التدخلات الحكومية (سواء على مستوى السياسات أو التشريعات) أن تتلاءم مع حجم المشكلة من أجل تعظيم العائد على المجتمع ككل.

ولا ينبغي تعريف المشكلة من خلال الحلول، فمثلًا لا يجب أن يكون تعريف المشكلة هو غياب قانون ينظم الموضوع أو عدم وجود معايير تشريعية سليمة؛ لأن تلك قد تكون إحدى الحلول المقترحة لحل المشكلة وليس المشكلة بحد ذاتها، بل هي الآثار المترتبة على ذلك.

الأخطاء الشائعة في تعريف المشكلة:

- خلط أعراض المشكلة بالأسباب قد ينتج عنه صياغة حلول غير فعالة).
- عدم تحديد حجم المشكلة بدقة (قد تكون المشكلة محدودة أو مرتبطة بمنطقة معينة وبالتالي لا تستدعي تدخلاً حكومياً على نطاق واسع).
- عدم استعراض وتحليل الإطار التنظيمي الحالي (قد يؤدي إلى تعارض في التشريعات في حالة تبني حل تنظيمي أو تشريعي غير مدروس).
- عدم أخذ كافة فئات المجتمع بعين الاعتبار (أطفال، والنساء، الشباب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم) على أساس أن احتياجاتهم متماثلة وبالتالي إغفال المشاكل الخاصة بتلك الفئات.

يتضمن تحديد المشكلة المرور بالأسئلة التالية:

- ما هي المشكلة ومتى ظهرت وأين؟
- من الجهة/الفئة التي تشير الى وجود مشكلة؟ هل المشكلة حقيقية؟ وهل من بيّنات أو إثباتات تبين ذلك؟
- ما هو نطاق المشكلة (على المستوى الوطني أم المحلي)؟
- ما هي المجموعات أو الفئات المجتمعية المتأثرة؟ ماهي طبيعة التأثر أو الضرر بالنسبة لكل مجموعة أو فئة؟
- ما هو حجم المشكلة وأهميتها (هل هناك بيانات مصنفة على سبيل المثال حسب المستوى الوطني والمحلي أو الجنس أو فئات الدخل المختلفة)؟ هل هناك معلومات تحليلية لعلاقات النوع الاجتماعي؟
- كيف تطورت المشكلة عبر الوقت (هل زادت مع مرور الوقت ام بقيت كما هي)؟
- هل هناك تنظيم للموضوع (قوانين أو انظمة أو قرارات)؟ وإن وجد فما هو القصور في الإطار التنظيمي/ التشريعي الحالي؟
- هل هناك اعتبارات تنظيمية معينة (مثل الدستور أو اتفاقيات أو معاهدات دولية) ينبغي أخذها في الاعتبار؟
- لماذا هناك حاجة للتدخل الحكومي؟
- ما هي الآثار المترتبة على عدم اتخاذ أي إجراء؟

ويمكن الاستعانة بالمصادر الآتية للوصول إلى تعريف المشكلة:

- التشاور مع الأطراف المعنية.
- مقابلات مع الخبراء في المجالات ذات الصلة.
- الدراسات والتقارير والأبحاث الموثوقة الصادرة عن مؤسسات بحثية أو منظمات دولية أو منظمات المجتمع المدني.
- الاستبيانات واستطلاع الرأي.

ويجب ان يضمن تحديد المشكلة المعلومات التالية:

- وصفاً دقيقاً لطبيعة المشكلة مدعما بالدليل المادي.
- تحديد حجم المشكلة مدعوماً بالإحصائيات والأرقام الداعمة.
- تحديد الفئات الأكثر تأثراً بالمشكلة.
- عرض لكيفية تفاقم المشكلة والأسباب الكامنة.
- وصف لما يمكن أن يحدث في المستقبل إذا لم تتم معالجة المشكلة.
- شرح ضرورة التدخل من قبل الحكومة لحل الموضوع في حال لزم الأمر. (مبررات التدخل الحكومي، حجم التدخل الحكومي، عرض لبدائل التدخل الحكومي، توضيح ارتباط التدخل الحكومي مع السياسات العليا والأجندات الوطنية).

يبين الشكل (٣) ادناه ما يسمى بشجرة تحليل المشكلة، والتي من شأنها ان تبين الأسباب الرئيسية للمشكلة، موقع المشكلة، المشكلة الرئيسية، وصف التأثيرات الناجمة، والأضرار التي تعاني منها الفئة المتأثرة وأثار هذه المشكلة على المجتمع ككل.

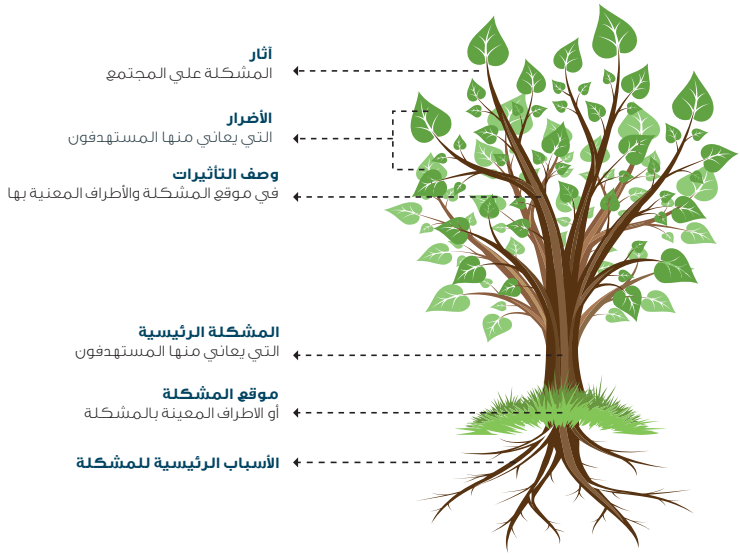

الشكل (٣)

الخطوة (٢): وضع الأهداف

إن وضع أهداف واضحة مرتبطة مباشرة بالمشكلة وقابلة للقياس يتيح إمكانية رصد وتقييم الحل لاحقاً، باستخدام مؤشرات محددة بوضوح، حيث أن تحديد مدى نجاح السياسات أو التشريعات أو الحلول غير التنظيمية الأخرى التي يتم رصدها وتقييمها يعتمد على مقدار التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

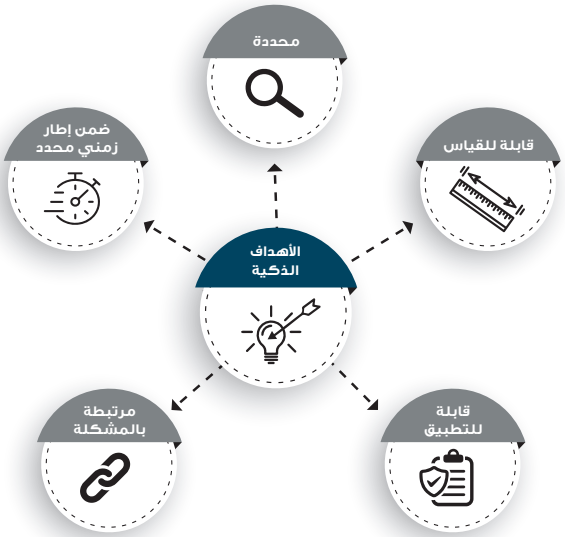

الشكل (٤)

يجب أن تكون تلك الأهداف من نوع (SMART) كما جاء بالشكل (٤)، أي أن يكون الهدف

محددة

- ما الموضوع المستهدف/ من الجهة المستهدفة؟
- ينبغي أن تكون الأهداف محددة وملموسة بما يكفي؛ كي لا تكون مفتوحة لتفسيرات متباينة، ويجب أن تُفهم على نحو مماثل من قبل الجميع.

قابلة للقياس

- يجب أن تُحدد الأهداف وفق الرؤية المستقبلية المنشودة بشكل قابل للقياس.
- ما هي آلية القياس المتبعة؟

قابلة للتطبيق

- هل الهدف قابل للتطبيق؟
- يجب أن تكون الأهداف طموحة وواقعية بحيث يمكن تحقيقها.

مرتبطة بالمشكلة

- هل تتماشى الاهداف مع التوجه العام؟
- يجب أن تعالج الأهداف المشكلة التي تم تعريفها.

مرتبطة بإطار زمني محدد

- متى ستحقق النتائج؟
- تبقى الأهداف غامضة إذا لم تكن محددة بتاريخ وجدول زمني.

الأخطاء الشائعة في تحديد الأهداف:

- خلط الأهداف بالحلول.
- اختيار أهداف غامضة أو لا يمكن قياسها (مما يصعب معه التقييم لاحقاً إذا كان الحل الذي تم تبنيه قد حقق الأهداف المرجوة).

الخطوة (٣): تحديد الخيارات

الخيارات هي إجراءات يتم اتخاذها لحل المشكلة محل الدراسة، لذا يجب أن تكون الخيارات مرتبطة بالمشكلة كما تم تعريفها والأهداف التي تم وضعها.

وينبغي أن تتضمن الخيارات الوضع الراهن الذي يمثل المعيار المرجعي، أي ما الذي سيحدث إن استمر الوضع الحالي كما هو عليه دون اتخاذ أي إجراء. ويعد المعيار المرجعي مهماً لأن جميع الخيارات يتم مقارنة آثارها بالنسبة للمعيار المرجعي لتحديد إذا ما كان الخيار يُعتبر أفضل أم أسوأ من الوضع الراهن، ولا بد من التنويه إلى أنه في بعض الأحيان يزيد التدخل الحكومي الوضع سوءاً أو أن المنافع من التدخل الحكومي لا تبرر التكاليف، أو أن المشكلة قد تُحل مع مرور الوقت دون الحاجة إلى تدخل، في هذه الحالات قد يكون خيار «عدم القيام بأي شيء» هو الخيار الأفضل.

وفي حالة تقييم أثر التشريعات، ينبغي أيضاً بحث الخيارات غير التنظيمية / التشريعية، حيث أن التشريعات والتي تعتمد على الرقابة وفرض العقوبات تفرض أعباء وتكاليف مباشرة وغير مباشرة على المعنيين والفئة المتأثرة وأصحاب المصالح، وتتضمن الخيارات غير التنظيمية الآتية:

- **التنظيم الذاتي:** من خلال قواعد طوعية أو مدونات سلوك أو ميثاق مهني، مثل ميثاق الشرف الصحفي المعتمد من الهيئة العامة لنقابة الصحفيين الأردنيين.
- **تدابير غير تشريعية:** مثل تبسيط الإجراءات الإدارية أو تدابير مؤسسية أخرى مثل إنشاء الحضانات للنساء العاملات.
- **الأدوات الاقتصادية:** من خلال الأدوات الضريبية أو الحوافز المالية مثل الإعفاء الجزئي من الغرامات المترتبة على المتأخرات الضريبية على المكلفين لتشجيعهم على سداد المتأخرات الضريبية.
- **الحملات التوعوية:** من خلال تثقيف وزيادة وعي المخاطبين بالتنظيم مثل حملات التوعية التي قامت بها وزارة الصحة الأردنية لمكافحة التدخين، تنظيم الأسرة.

وفي هذه المرحلة من التقييم المسبق ينبغي شرح كل خيار بشكل واضح وكافٍ، وكيف يعالج المشكلة التي تم تعريفها، وكيف سيتم تحقيق الأهداف المرجوة من خلاله، ويمكن تحديد الخيارات على مرحلتين:

أ. المرحلة الأولى: تحديد قائمة مطولة من الخيارات بناء على المعايير الآتية:

- **الصلة:** يجب أن يكون الخيار متصل بشكل مباشر بالمشكلة التي تم تعريفها.
- **الإمكانية:** إمكانية تنفيذ الخيار في إطار الموارد المتاحة.
- **التناسب:** يجب أن يتناسب الخيار المطروح مع حجم المشكلة التي تم تعريفها، فعلى سبيل المثال لا ينبغي إجراء تدخل واسع النطاق على المستوى الوطني لمعالجة مشكلة على المستوى المحلي.
- **الاستجابة:** يجب أن يتناول الخيار قدر الإمكان – وحيثما كان ذلك ملائماً – المتطلبات والاحتياجات المختلفة لفئات المجتمع جميعاً (الرجال، النساء، الشباب، كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة...)

ولتحديد الخيارات يمكن الاستعانة بالمصادر الآتية:

- التشاور مع أصحاب المصلحة.
- التشاور مع الخبراء.
- الدراسات والأبحاث.
- الاطلاع على تجارب ودراسات التقييم المسبق الخاصة بدول أخرى في الموضوع ذاته.

ب. المرحلة الثانية: إعداد قائمة مختصرة للخيارات

بعد إعداد مجموعة الخيارات فإنه من الضروري تقليص عدد الخيارات لثلاثة أو أربعة على الأكثر إضافة إلى خيار الوضع الراهن، وهذا لأن تحليل الخيارات وقياس آثارها يتطلب جهداً ووقتاً وموارد، لذلك يجب إعداد قائمة مختصرة بهدف الدخول في عملية التحليل التفصيلي وعملية التشاور، والبناء على النتائج والأدلة التي تظهر لإمكانية تحقيق الأهداف المرجوة وتأثيراتها المتوقعة، فإذا تبين وجود عوائق كبيرة لأي من تلك الخيارات، حينها يجب الأخذ بعين الاعتبار الكلفة العالية للتطبيق على القطاع العام، مع الانتباه إلى أنه يمكن تحقيق النتائج المرجوة من أكثر من خيار، وهنا نصبح أمام مجموعة من الخيارات، مع الإشارة إلى أنه يجب أن يكون خيار «عدم القيام بشيء» من ضمن القائمة المختصرة للخيارات للسببين التاليين:

- إنه يشكل أساساً لتقويم ايجابيات وسلبيات الخيارات الأخرى.
- إنه يمكن أن يتبين أن التدخل الحكومي غير مناسب كأن لا يؤدي التدخل إلى تحسين الواقع أو أن الكلفة المتوقعة أكبر من المنفعة المرجوة.

الخطوة (٤): تحليل الخيارات

تنويه

لقد تضمنت الخطوة (٤) كافة منهجيات التحليل المطلوبة لإجراء تقييم مسبق معمق، وقد يتم استعمال إحدى تلك المنهجيات بشكل مبسط حال إجراء تقييم مسبق أساسي.

تهدف السياسات والتشريعات عادة إلى تحقيق منافع تفوق أو تبرر كلفة إقرارها، ويتطلب كل خيار تحليلاً كاملاً للتأثيرات المحتملة الإيجابي منها والسلبي، بمعنى آخر المنافع والكلف التي ليست محصورة بالجانب المالي فقط، إن التحليل ذا الجودة العالية للتأثيرات المحتملة للخيارات المطروحة مطلوب بشدة من أجل مقارنة الخيارات ببعضها ومقارنتها بخيار «عدم القيام بأي شيء».

إن الدراسة النهائية يجب أن تكون مبنية على وقائع ومدعمة بالدليل، والتي يجب أن تُبيّن كيف أن منافع خيار ما أكبر من، أو تبرر كلفته، وكيف أنه جرى تبني الخيار الأفضل مقارنة بالخيارات الأخرى. كما ورد بالشكل (٥).

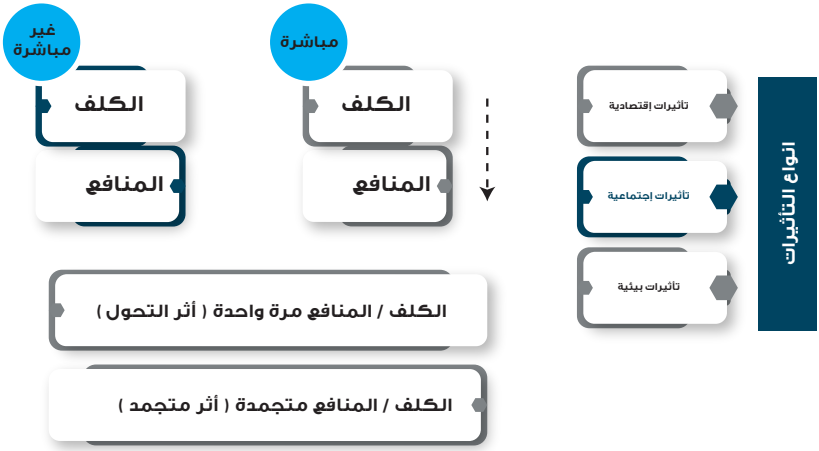

الشكل (٥)

يجب على دراسة التقييم المسبق أن تُبرز التأثيرات المختلفة للخيارات المطروحة مقارنة بالوضع الحالي أو مع خيار «عدم القيام بأي شيء»، وذلك لتحديد أكثر الخيارات ملاءمة والخيار الأمثل والذي يمنحنا أكبر المنافع مقارنة بالكلف (المنافع الصافية).

خلال تحليل التأثيرات من المهم أن يتم ملاحظة/دراسة/تقييم:

أ. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب. الكلف والمنافع على المدى القريب والمدى البعيد.

ج. التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.

د. التأثيرات من الناحية الكمية.

هـ. التأثيرات من الناحية النوعية.

و. إمكانية دمج التقييم الكمي والنوعي (المنهجية التحليلية، منهجية اعتماد الخيار الأقل كلفة).

ز. تحليل المخاطر.

أ. أهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

يمكن الاستعانة بالجداول الواردة أدناه والأسئلة الواردة فيها عند قيام الفريق بتحديد الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الآثار الاقتصادية	الأسئلة التشغيلية ذات الصلة
التجارة، وتدفق الاستثمارات، والتنافسية	• كيف سيؤثر الخيار على الصادرات والواردات من وإلى الأردن؟ هل سيتم التعامل مع المنتجات المستوردة بطريقة مختلفة عن السلع المحلية؟ • كيف ستتأثر التدفقات الاستثمارية والتجارة في الخدمات؟ • هل سيتسبب هذا الخيار في إيجاد عوائق أمام التجارة، أو الجمارك، أو عوائق غير تجارية؟ • هل سيؤثر هذا الخيار على التقارب التشريعي مع دول أخرى؟ هل تم أخذ المعايير الدولية والنهج التشريعية المعتادة بعين الاعتبار؟ • ما هو أثر الخيار على تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تتضمن تكاليف المدخلات الوسيطة (على سبيل المثال، الطاقة) والعوامل المتعلقة بالإنتاج كالعمالة ورأس المال؟ • ما هو أثر الخيار في قدرة الشركات على الابتكار، بمعنى القدرة على إنتاج منتجات وخدمات أكثر/أعلى جودة تلبي توقعات الزبائن؟ • ما هو الاثر على الحصة السوقية والمزايا المقارنة للشركات في السياق الدولي (على سبيل المثال، الواردات، والصادرات، والتدفقات الاستثمارية، والعوائق أمام التجارة، والتقارب التشريعي، الخ.)؟
التكاليف التشغيلية وممارسة أنشطة الأعمال	• هل سيفرض الخيار تكاليف إضافية للتعديل، أو الالتزام، أو التعاملات على الشركات؟ • كيف يؤثر هذا الخيار على تكلفة أو وفرة المدخلات الأساسية (المواد الخام، والآلات، والعمالة، والطاقة، الخ.)؟ • هل يؤثر الخيار على الوصول إلى التمويل؟ • هل يؤثر الخيار على دورة الاستثمار؟ • هل سيستتبع الخيار سحب مواد معينة من السوق؟ هل يعد تسويق المنتجات محدوداً أو محظوراً؟ • هل سيستتبع الخيار تشريعات أشد صرامة على ممارسة أنشطة أعمال معينة؟ • هل سيؤدي الخيار إلى فتح شركات جديدة أو إغلاق شركات قائمة؟ • هل يتم التعامل مع بعض المنتجات أو الشركات بطريقة مختلفة عن غيرها في وضع مقارن؟

العوائق الإدارية على الشركات والمؤسسات الحكومية/ الموازنة العامة	• هل يؤثر الخيار على الالتزامات المتعلقة بالمعلومات المترتبة على الشركات (على سبيل المثال، نوع البيانات المطلوبة، وتكرارية الإبلاغ، ودرجة تعقيد عملية التقديم)، أو على المؤسسات الحكومية (على سبيل المثال، المؤسسات المعنية بالتطبيق)؟ • هل يوجد للخيار تبعات على الموازنة بالنسبة للمؤسسات الحكومية من حيث الإيرادات والنفقات، على المدى الآني والطويل؟ • هل يفرض الخيار عبئاً إدارياً حكومياً إضافياً؟ • هل يتطلب الخيار استحداث مؤسسات حكومية جديدة أو إعادة هيكلية مؤسسات قائمة؟
الابتكارات والبحوث	• هل يحفز الخيار البحث والتطوير أم يعيقه ؟ • هل يسهل الخيار إدخال ونشر أساليب إنتاج، وتكنولوجيات، ومنتجات جديدة؟ • هل يؤثر الخيار على حماية وتطبيق حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق الطبع، وحقوق المعرفة الفنية الأخرى)؟ • هل يشجع الخيار على البحث الأكاديمي والقطاعي أم يحد منه؟ • هل يشجع الخيار على المزيد من الإنتاجية/كفاءة المصادر؟
رفاهة المستهلك والأسر	• هل يؤثر الخيار على الأسعار التي يدفعها المستهلكون لقاء السلع والخدمات؟ • هل يؤثر الخيار على جودة أو سلامة السلع/الخدمات التي يحصل عليها المستهلكون؟ • هل يؤثر الخيار على اختيارات، أو ثقة، أو حماية المستهلك؟ • هل يؤثر الخيار على مستوى المعلومات لدى المستهلكين؟ • هل يوجد للخيار أثر على توافر أو استدامة السلع والخدمات الاستهلاكية؟
الآثار الجغرافية (المناطق الحضرية والريفية)	• هل يوجد للخيار تأثيرات ملموسة على قطاعات معينة؟ • هل سيكون للخيار أثر محدد على مناطق معينة، على سبيل المثال من حيث الوظائف المستحدثة أو المفقودة؟ • هل توجد منطقة أو قطاع سيتأثر بشكل غير متكافئ مع مناطق أو قطاعات أخرى؟
بيئة الاقتصاد الكلي	• هل سيكون للخيار تبعات على النمو الاقتصادي والتشغيل ككل؟ • كيف يسهم الخيار في تحسين ظروف الاستثمار والأداء المناسب للأسواق؟ • هل يوجد للخيار آثار مباشرة على استقرار الاقتصاد الكلي؟

الآثار الاجتماعية	الأسئلة التشغيلية ذات الصلة
التشغيل وأسواق العمل	• إلى أي مدى يتم استحداث وظائف جديدة أو فقدانها؟ • هل يتم استحداث وظائف أم فقدانها في قطاعات، أو مهن، أو تخصصات، أو فئات اجتماعية أو عمرية معينة؟ • هل توجد تأثيرات غير مباشرة ملموسة قد تؤثر على مستويات التشغيل؟ • هل توجد عوامل قد تمنع أو تعزز من إمكانية استحداث وظائف أو تمنع فقدانها؟
جودة العمل والسلامة المهنية	• هل يؤثر الخيار على الأجور أو آليات تحديد الأجور أو تكاليف العمالة؟ • هل يؤثر الخيار على حماية الوظائف، وبالتحديد جودة عقود العمل، ومخاطر العمل غير المصرح به، أو العمل للحساب الخاص بشكل مزيف؟ • هل يؤثر الخيار على تنظيم العمل؟ • هل يؤثر الخيار على السلامة والصحة المهنية، أو ظروف العمل، أو الممارسة الفعالة لمعايير العمل؟ • هل يؤثر الخيار على الحوار الاجتماعي؟ • هل يؤثر الخيار على الوصول إلى التدريب المهني أو استشارات التطوير الوظيفي؟
التماسك الاجتماعي والشمول والحماية والمساواة الاجتماعية	• هل سيكون للخيار أثر على التفاوتات وتوزيع الدخول والثروة في الأردن ككل أو في مناطق معينة؟ • هل سيغير الخيار عدد العاملين من أصحاب الدخل غير الكافي؟ • هل يؤثر الخيار على معدلات الفقر، والحرمان المادي الشديد والوصول/الجودة لبرامج الحماية الاجتماعية؟ • هل ستتأثر القدرة على شراء السلع والخدمات الأساسية، وبالتحديد لمن يتعرضون للإقصاء الاجتماعي وأصحاب الخلفيات الأقل حظاً؟
الوصول إلى (والتأثيرات على) الحماية الاجتماعية، والنظم الصحية والتعليمية	• هل يوجد للخيار أثر على خدمات الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم من حيث الجودة/الوصول من قبل الجميع؟ • هل يؤثر الخيار على وصول الأفراد إلى التعليم العام/الخاص أو التدريب المهني والمستمر؟ • هل يؤثر الخيار على مستوى التعليم ومخرجات التدريب؟ • هل يؤثر الخيار على تمويل وتنظيم خدمات الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم؟ • هل يؤثر الخيار على الحرية/الحوكمة الذاتية الجامعية والأكاديمية؟

السلامة والصحة العامة	• هل يؤثر الخيار على سلامة وصحة الأفراد/السكان، بما في ذلك معدل توقع الحياة، معدلات الوفاة والإصابة بالأمراض، من خلال تأثيرات على البيئة الاقتصادية والاجتماعية (بيئة العمل، والدخل، والتعليم، والمهنة، والتغذية)؟ • هل يزيد الخيار من احتمالية المخاطر الصحية الناجمة عن المواد المضرة بالبيئة الطبيعية أم يقللها؟ • هل يؤثر الخيار على الصحة بسبب التغيرات في حجم الضوضاء وجودة الهواء أو الماء أو التربة؟ • هل يؤثر الخيار على الصحة بسبب التغيرات في استخدام الطاقة و/أو التخلص من النفايات؟ • هل يؤثر الخيار على محددات الصحة المتعلقة بنمط الحياة مثل الغذاء، أو النشاط البدني، أو استخدام التبغ، أو المشروبات الروحية، أو المخدرات؟ • هل تجد تأثيرات محددة على فئات معينة معرضة للخطر (والتي تحدد من خلال العمر، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والفئة الاجتماعية، والقدرة على الحركة، والمنطقة، الخ.)؟
الجريمة، والأمن، والإرهاب	• هل يعمل الخيار على تحسين أو إعاقة الأمن، أو الأثر على مخاطر الجريمة أو الإرهاب؟ • هل يؤثر الخيار على فرص تعقب المجرمين أو مكاسبهم المحتملة من الجريمة؟ • هل من المرجح أن يزيد الخيار من الأفعال الإجرامية؟ هل يؤثر على نوع معين من الجرائم (غسل الأموال، أو الفساد، أو الإنتاج والاتجار غير المشروع، أو الجرائم الإلكترونية، الخ.)؟ • هل سيؤدي الخيار إلى إبعاد الأشخاص عن الجريمة أو منعها؟ • هل يؤثر الخيار على القدرة على تطبيق القانون من أجل التصدي للأنشطة الإجرامية؟ • هل سيكون له أثر على المصالح الأمنية؟ • هل يؤثر الخيار على ضحايا الجريمة والشهود أو حقوقهم؟

الحوكمة، والمشاركة، والإدارة الجيدة، وسيادة القانون	• هل يؤثر الخيار على مشاركة أصحاب المصلحة في المسائل المتعلقة بالحوكمة؟ • هل يتم التعامل مع كافة الأطراف وأصحاب المصلحة على قدم المساواة، مع إبداء الاحترام الواجب للتنوع فيما بينهم؟ • هل يؤثر الخيار على التنوع الثقافي واللغوي؟ • هل يؤثر الخيار على استقلالية الأطراف الاجتماعية في مجالات تتمتع بها تلك الأطراف بالكفاية؟ • هل يؤثر الخيار، على سبيل المثال، على حقوق في التفاوض الجماعي عند أي مستوى أو الحق في اتخاذ إجراء جماعي؟ • هل يؤثر تنفيذ التدابير المقترحة على المؤسسات والدوائر الحكومية، على سبيل المثال من حيث مسؤولياتها؟ • هل يجعل الخيار الجمهور أكثر اطلاعاً على مسألة معينة؟ هل يؤثر على حق الوصول إلى المعلومات من قبل الجمهور؟ • هل يؤثر الخيار على الأحزاب السياسية أو المنظمات المدنية؟
الثقافة	• هل يؤثر المقترح على حماية التراث الثقافي؟ • هل يؤثر المقترح على التنوع الثقافي؟ • هل يؤثر المقترح على مشاركة المواطنين في المظاهر الثقافية، أو وصولهم إلى المصادر الثقافية؟

الآثار البيئية	الأسئلة التشغيلية ذات الصلة
جودة الهواء والمناخ	• هل يؤثر الخيار على انبعاث الغازات الدفيئة (على سبيل المثال، ثاني أوكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النتروجين، الخ.) في الغلاف الجوي؟ • هل يؤثر الخيار على انبعاث المواد التي تسبب تآكل طبقة الأوزون؟ • هل يؤثر الخيار على انبعاث ملوثات الهواء الحمضية، أو الضوئية الكيمائية، أو المضرة والتي قد تؤثر على صحة الإنسان، وإتلاف المحاصيل، أو تدمير المباني، أو تؤدي إلى تدهور البيئة (التربة أو الأنهار، الخ.)؟
جودة ومصادر المياه	• هل يقلل الخيار من جودة أو كمية المياه العذبة والمياه الجوفية أم يزيدها؟ • هل يؤدي الخيار إلى رفع جودة المياه في المناطق الساحلية والبحرية أم تقليلها(على سبيل المثال من خلال التخلص من مخلفات الصرف الصحي، والمغذيات، والنفط، والمواد الثقيلة، والملوثات الأخرى)؟ • هل يؤثر الخيار على مصادر مياه الشرب؟

جودة التربة	• هل يؤثر الخيار على تحمض، أو تلوث، أو ملوحة التربة، ومعدلات تآكل التربة؟ • هل يؤدي الخيار إلى فقدان التربة المتوفرة (على سبيل المثال، من خلال أعمال البناء والإنشاء) أم يزيد من حجم التربة الصالحة للاستخدام (على سبيل المثال، من خلال تطهير الأراضي)؟
المصادر المتجددة وغير المتجددة	• هل يؤثر الخيار على استخدام المصادر المتجددة (الأسماك وغيرها) ويؤدي إلى استخدامها بوتيرة أسرع من تجددها؟ • هل يزيد الخيار من استخدام المصادر غير المتجددة أم يقللها(المياه الجوفية، والمعادن، الخ.)؟
التنوع الحيوي	• هل يقلل الخيار من عدد الأصناف/التنوعات/الأعراق في أي منطقة (بمعنى، تقليل التنوع الحيوي) أم يزيد من نطاق الأصناف (على سبيل المثال، من خلال تعزيز الحماية)؟ • هل يؤثر الخيار على الأصناف المحمية أو المهددة بالخطر أو موائلها أو المناطق الحساسة بيئياً؟ • هل يؤدي الخيار إلى تقسيم التضاريس إلى مناطق أصغر أو يؤثر بطرق أخرى على مسارات الهجرة، والممرات البيئية، أو المناطق العازلة؟ • هل يؤثر الخيار على القيمة الجمالية للتضاريس المحمية؟
رعاية الحيوان	• هل يؤثر الخيار على صحة الحيوانات؟ • هل يؤثر الخيار على رعاية الحيوان (بمعنى، المعاملة الإنسانية للحيوانات)؟ • هل يؤثر الخيار على سلامة الغذاء والأعلاف؟
استخدامات الأراضي	• هل يؤثر الخيار على استخدام مناطق جديدة (غير معمورة) للمرة الأولى؟ • هل يؤثر الخيار على المناطق المصنفة كمناطق حساسة لأسباب بيئية؟ هل يؤدي الخيار إلى تغير في استخدامات الأراضي (على سبيل المثال، التقسيم بين الحضر والريف، أو التغير في نوع الزراعة)؟
إنتاج/توليد/ إعادة تدوير النفايات	• هل يؤثر الخيار على إنتاج النفايات (التربة، أو الحضرية، أو الزراعية، أو الصناعية، أو التعدين، أو المشعة، أو النفايات السامة) أو كيفية معالجة أو التخلص من أو إعادة تدوير النفايات؟
الاستهلاك والإنتاج المستدام	• هل يؤدي الخيار إلى إنتاج واستهلاك أكثر استدامة؟ • هل يغير الخيار من الأسعار النسبية للمنتجات الصديقة وغير الصديقة للبيئة؟ • هل يشجع أم يقيد الخيار السلع والخدمات الصديقة/ غير الصديقة للبيئة من خلال التغيرات في القواعد حول الاستثمارات الرأسمالية، والقروض، وخدمات التأمين، الخ.؟ • هل سيؤدي الخيار إلى جعل الشركات أكثر أو أقل تلويثاً من خلال التغيرات في طريقة عملها؟

النقل واستخدام الطاقة	• هل يؤثر الخيار على كثافة الطاقة في الاقتصاد؟ • هل يؤثر الخيار على مزيج الوقود (الفحم، والغاز، والطاقة النووية، ومصادر الطاقة المتجددة، الخ.) المستخدمة في إنتاج الطاقة؟ • هل سيزيد الخيار من الطلب على المواصلات (المسافرين أو البضائع) أم يقللها، أو يؤثر على التوزيع بين وسائط النقل؟ • هل يزيد الخيار من انبعاثات المركبات أم يقللها؟ • هل سيزيد الخيار من الاحتياجات/الاستهلاك للطاقة والوقود أم يقللها؟
احتمالية أو مدى المخاطر البيئية	• هل يؤثر الخيار على احتمالية أو منع وقوع الحرائق، أو الانفجارات، أو الانهيارات، أو الحوادث، أو الانبعاثات العرضية؟

الآثار التوزيعية	• تتعلق العديد من فئات الأثر المذكورة في الجداول أعلاه والأسئلة ذات الصلة بالطبيعة التوزيعية المحتملة لهذه الآثار.

عند إجراء **تقييم الأثر الاجتماعي**، يتم في الغالب قيام فريق العمل الحكومي بدراسة التوزيع الدقيق لكل من الكلف والمنافع بين فئات معينة في المجتمع. وبناءً على ذلك، يجب القيام بجمع ودراسة وتصنيف البيانات فيما يتعلق بالآثار المحتملة على الحقوق الأساسية، مثل الإدماج الاجتماعي / النوع الاجتماعي والمساواة، إضافة إلى حماية الفئات المستضعفة في المجتمع.

ويمكن أن يساعد تحليل البيانات المصنفة في تحديد أو البحث عن تصور بديل للمشكلة التي يتم التحقق منها، ودراسة تدابير تخفيفية/تكميلية للتقليل من الآثار السلبية المحتملة على فئات مجتمعية معينة ناتجة عن الخيار. من الناحية العملية، فإن المقصود هو التحقق مما إذا كان من المرجح أن يؤدي الخيار المقترح إلى خلق (أو الإخفاق في التخفيف من) أوضاع تواجه فيها فئات معينة من المجتمع تفاوتات على أساس النوع الاجتماعي، والأصول العرقية، والدين أو المعتقد، والإعاقة، والعمر، إلى غير ذلك.

البحث في الآثار التوزيعية الاجتماعية في تقييم أثر التشريعات والسياسات: الأسئلة الرئيسية

هل سيكون للخيار (بشكل مباشر أو غير مباشر) أثر مختلف على الأشخاص من مختلف الفئات الاجتماعية، أو العمر، أو الحالة الصحية؟ هل تعد هذه نتيجةً منشودةً أم إحدى التبعات غير المقصودة؟ كيف؟

هل سيعمل الخيار على تعزيز المساواة بين الأشخاص من مختلف الفئات الاجتماعية، أو العمر، أو الحالة الصحية؟ كيف؟ لماذا؟

هل سيسهم الخيار في مكافحة التمييز ضد فئات معينة مثل الأشخاص من الأقليات العرقية، أو المجتمعات الدينية ، أو الأطفال، أو كبار السن، أو الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم؟

كما يمكن التطرق إلى توزيع الدخل، والحماية الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي من خلال التحقق من أسئلة فرعية، مثل:

هل سيؤثر الخيار على مستوى الدخل أو الثروة، أو توزيع الدخل، أو مخاطر الفقر لدى الأشخاص/الأسر؟

هل سيؤثر الخيار في القدرة على الوصول إلى منافع حماية اجتماعية جيدة، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية ذات المصلحة العامة، وبالتحديد لدى من يتعرضون للإقصاء الاجتماعي ومن خلفيات أقل حظاً؟

هل سيؤثر الخيار في القدرة على الوصول إلى سلع وخدمات أساسية جيدة، بما في ذلك التعليم، وبالتحديد لدى من يتعرضون للإقصاء الاجتماعي ومن خلفيات أقل حظاً؟

المصدر: مقتبس من حقيبة أدوات تشريعات أفضل لدى المفوضية الأوروبية، «الأداة رقم ١٩. الحقوق الأساسية، بما في ذلك تعزيز المساواة»، و«الأداة رقم ٣٠. التشغيل، وظروف العمل، وتوزيع الدخل، والحماية الاجتماعية، والشمول الاجتماعي»، على:

.https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/br_toolbox-nov_2021_en_0.pdf

ويمكن الحصول على إرشادات إضافية من الرابطة الدولية لتقييم الأثر، تقييم الأثر الاجتماعي: إرشادات حول تقييم وإدارة الآثار الاجتماعية للمشاريع، ٢٠١٥، على:
.www.iaia.org/uploads/pdf/SIA_Guidance_Document_IAIA.pdf

عند إجراء التقييم المسبق الأساسي، لا يتوجب على فريق العمل القيام بشكل كامل بإجراء التحليل الكمي المالي/النقدي للآثار الاجتماعية والبيئية، ولكن يجب على الفريق السعي للقيام بذلك عند إجراء التقييم المعمق.

على الرغم مما ورد أعلاه، فإن هذا لا يعني ألا يقوم فريق العمل بتحديد تلك الآثار وتقييمها من الناحية النوعية . وتعد الإشارة إلى أن مصدر البيانات المستعملة في التحليل النوعي هو أمر مهم لضمان مراجعة وإعادة التقييم عند اللزوم. سيساعد الجدول التالي في توضيح كيفية إجراء التحليل.

جدول التقييم النوعي مع بعض الأمثلة:

نوع الأثر	الفئة الاجتماعية الرئيسية أو العنصر البيئي المتأثر	نوع الأثر: إيجابي/سلبي (الوصف)	تحديد القيمة النوعية (مرتفعة/ متوسطة/ متدنية)	المصدر
المثال الأول: البيئة، المياه	مياه حوض نهر اليرموك	سلبي (تلوث متوقع بفعل التراكم العضوي للمواد الخطرة)	متوسطة	الجامعة الأردنية- دراسة العقبة (٢٠٢١)
المثال الثاني: النوع الاجتماعي، التمييز	النساء الشابات في المناطق الريفية من البلاد	إيجابي (زيادة متوقعة في القدرة على الوصول إلى التعليم)	مرتفعة	قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم، دراسة منظمة اليونيسيف (٢٠٢١)

بينما قد يكون من السهل نسبياً إجراء التحليل الكمي لتحديد الكلف والمنافع المالية / النقدية من الجوانب الاقتصادية، ولكنه يعتبر أكثر صعوبة عند احتساب وتحليل الآثار الاجتماعية والبيئية. وتتمثل الأسباب الرئيسية لمثل تلك الصعوبة فيما يلي: (أ) تعد هذه الآثار في العادة أكثر انتشاراً وتؤثر على فئات مختلفة من أصحاب المصلحة، أو فئات في المجتمع، أو المصالح الكلية بشكل موسع؛ (ب) لا توجد «أسواق» واضحة لتحديد مثل تلك الآثار، وبالتالي لا يمكن تحديد قيم مالية واضحة ومباشرة لها (مثل الأسعار في الأسواق). ونتيجةً لذلك، يعتبر تقدير هذه الآثار، بحسب طبيعتها، أكثر تعقيداً ويستغرق الكثير من الوقت.

تحدي التحديد الكمي- يعتبر في العادة التعبير عن الآثار التوزيعية والاجتماعية والبيئية أكثر صعوبةً من الناحية النقدية مقارنةً بالآثار الاقتصادية. على فريق العمل التفكير في وضع تشريع للتخفيف من تلوث الهواء، كما وتعتبر معرفة السعر والكلف التشغيلية على

القطاعات لتركيب وصيانة فلاتر الانبعاثات أسهل من التحديد النقدي لأثرها الإيجابي على البيئة (هواء أنقى) والأشخاص (ظروف صحية أفضل). رغم ذلك، لا يعد التحديد النقدي أمراً مستحيلاً!

من الناحية العملية، يجب العثور على طرق بديلة غير الأسعار السوقية، من أجل الحصول على تقدير للقيمة المالية / النقدية (الصحيحة) المتوقعة للأثر قيد الدراسة. ويطلق على هذه الطرق البديلة «أسعار الظل»، ويمكن الحصول عليها بصورة مباشرة من خلال (تنفيذ منهجيات تحديد القيمة ذات الصلة)، أو الحصول عليها بطريقة غير مباشرة من خلال (تقدير تلك القيم وربطها بما ورد في تقرير التقييم).

فعلى سبيل المثال، وعند محاولة القيام بالتحليل المالي / النقدي للمنافع المصاحبة للتغيير على مستوى السياسات الموضوعة لتقليل عدد الوفيات على الطرق، أو لتحسين نوعية الهواء في المدينة (أو، على العكس من ذلك، الكلف المصاحبة لتدني نوعية الهواء)، يمكن اللجوء إلى المنهجيات أو المقاييس الرئيسية التالية:

- **ميول الأشخاص الظاهرة**، أي أنه يتم استقاء المعلومات بناء على دراسة وتحديد ميول الأفراد وطبيعة سلكوهم أو استهلاكهم في المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك:

– **أسلوب قياس حساب كلفة السفر:** الكلف/الوقت المرتبط باستهلاك سلعة أو خدمة غير سوقية (على سبيل المثال، استنباط الكلفة المرتبطة بالوقت المستغرق في الوصول إلى شاطئ).

– **أسلوب قياس تحديد الأسعار بطريقة إشباع الحاجات:** تقدير قيمة سلعة أو خدمة من سوق ذي صلة (على سبيل المثال، تكشف الأجور عن التعويض لقاء وظيفة «أكثر خطورة»).

– **أسلوب قياس نفقات معدات الحماية:** ويعبر عنه بالأفعال التي يقوم بها الأشخاص لحماية أنفسهم من استهلاك سلعة أو خدمة غير سوقية (على سبيل المثال، يكشف القيام بشراء معدات السلامة للتقليل من المخاطر، عن جسامة مثل تلك المخاطر).

- **الرغبات المعلنة للمستهلكين:** من خلال المسوحات والاستبيانات، الناتجة عن البيانات المستخرجة المباشرة حول:

  – **الرغبة في الدفع (WTP):** (المال الذي يستعد الشخص لدفعه لقاء الحصول على سلعة).

  – **الرغبة في القبول:** (المال الذي يستعد المرء للحصول عليه كتعويض لقاء التخلي عن سلعة).

- **قياس القيمة الإحصائية المقدرة للحياة:** والتي تشير إلى «السعر» الذي يستعد الأفراد لدفعه لقاء تجنب خطر الوفاة، أو التعويض الذي يستعدون لقبوله لتحمل خطر الوفاة. وتقدّر القيمة الإحصائية المقدرة للحياة في الأردن عند ٣٦٠,٠٠٠ دينار؛ أو

- **قياس جودة سنوات العمر (الصحية / الإعاقة) المعدلة:** والتي تتضمن تقديرات طول العمر وجودة الحياة قبل وبعد إجراء معالجة طبية أو جراحية [1].

ملاحظة: للتعرف على طرق التحليل الكمي للمنافع الصحية والبيئية للتشريعات المتعلقة بمثل هذا النوع من بالمخاطر، انظر على سبيل المثال

حقيبة أدوات التشريعات الجيدة لدى المفوضية الأوروبية، «الأداة رقم ٣٢ الآثار الصحية»، «الأداة رقم ٣٦ الآثار البيئية»، «الأداة رقم ٥٧,٥ المنافع غير السوقية»، على

https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/br_toolbox-nov_2021_en_0.pdf;

الإرشادات المتعلقة بالتحضير لمسائل التحليل الاقتصادي من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية (٢٠١٤)، على

https://www.epa.gov/environmental-economics/guidelines-preparing-economic-analyses;

الإرشادات حول تحليل منفعة الكلفة من قبل جامعة هارفرد، على

https://sites.sph.harvard.edu/bcaguidelines/

1 للتعرف على أحدث أساليب وقيم سنوات العمر المعدلة حسب الجودة والإعاقة لدى منظمة الصحة العالمية، انظر https://cdn.who.int/media/docs/default-source/gho-documents/global-health-estimates/ghe2019_daly-methods.pdf?sfvrsn=31b25009_7.

ب. التأثيرات على المدى القريب والمدى البعيد:

يمكن أن يكون التأثير المتوقع لتشريع ما يتعلق بإجراء واحد فقط مثل الاستثمار ببرنامج معلوماتي أو برنامج تدريبي من أجل تطبيق التعديلات الطارئة بناءً على التشريعات الجديدة.

ويمكن أن يكون هناك آثار بعيدة الأمد مثل تلك المتعلقة بالصحة كمنع التدخين في الأماكن العامة وهناك غالباً آثار بعيدة المدى وأخرى قريبة يجب تحليلها بدقة عند تبني الخيار الأفضل لحل المشكلة.

يمكن أن يكون ايضاً توقيت التأثير مهما في اختيار الخيار الأفضل، فعلى سبيل المثال يعتبر الإيراد المالي في الأمد القريب أفضل منه في الأمد البعيد.

ج. التأثيرات المباشرة وغير المباشرة:

ينبغي لتحليل التأثير أن يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المباشرة المرغوبة والمتوقعة أو تلك غير المرغوبة. فعلى سبيل المثال هناك تأثير مباشر على المواطن نتيجة رفع أسعار المشتقات النفطية، إضافة إلى كلف غير مباشرة يمكن أن يتحملها نتيجة زيادة تكاليف إنتاج البضائع ونقلها. إن التشاور مع جميع المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح يمكن أن يساعد في تحديد المجموعات التي قد تتأثر بالحل المقترح، وتساعد على اقتراح اجراءات تخفف من الآثار السلبية للحلول المقترحة.

توزيع التأثير:

يمكن للسياسات والتشريعات أن تتضمن تأثيرات موزعة بشكل غير متساوٍ زمنياً، وعلى فئات المجتمع المختلفة، وهناك ثلاثة أنواع من التأثيرات الموزعة على الشكل التالي:

- السياسات والتشريعات التي تؤثر في فئات اجتماعية معينة أو مجموعات اقتصادية: تحديد من سيربح أو سيخسر نتيجة إقرار هذا التشريع.

- تأثيرات موزعة داخل مجموعات معينة مثل أصحاب المصالح الكبيرة وأصحاب المصالح الصغيرة.

- التأثيرات التي تطال فئات هي بالأصل متأثرة بشكل أو بآخر، وذلك لجهة الزيادة أو الحد من التأثير، مثل التأثير على مناطق محددة أو فئات مهمشة في المجتمع.

- يمكن للتشريعات أن تكون أداة فعّالة للحكومات لإعادة توزيع الثروة وتصحيح الاختلالات في المجتمع، ولكن يمكن أيضاً أن تنشأ اختلالات جديدة، لذلك فمن المهم دائماً تحديد الأطراف الرابحة والخاسرة من التشريعات وتحديد حجم التأثيرات عليهم.

د. تقييم التأثير من الناحية الكمية:

إن أهمية الدراسة تتضح من خلال تدعيم الخيارات المقترحة وخاصةً الخيار الأمثل بالدليل المادي، والذي يجب أن يكون ناتجاً عن تحديد مقدار التأثيرات، ويجب أن ينتج عن الدراسة مقارنة أفضل بين الخيارات المطروحة، تحدد التأثير بناءً على عدد من المقاييس وفقاً لطبيعة المشكلة المطروحة أو الأمور المأخوذة بالاعتبار، مثل عدد الأشخاص أو الجهات المتأثرة أو المقدار المالي أو العبء الاقتصادي لتقييم مدى الكلفة المتوقعة على جميع الأطراف من أجل الالتزام بالحل المقترح.

إن التحديد المالي للتأثير يحدد القيمة السوقية للأثر، فعلى سبيل المثال، إذا كانت السياسة أو التشريع الجديد يتطلب من الصناعيين استبدال بعض تجهيزات الإنتاج، فإن الأثر المتعلق بهؤلاء الصناعيين هو كلفة شراء وتركيب تلك التجهيزات، وربما كلفة إزالة التجهيزات القديمة وفق أسعار السوق.

يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار دائماً قياس العبء الإداري على المعنيين بالسياسة الجديدة، وذلك من خلال تحديد المراحل التي تمر بها المعاملات الإدارية، والعبء الذي يلقيه أي خيار على الإدارة لجهة استحداث وحدات إدارية جديدة مثلاً أو تعيين أشخاص جدد.

قد يصعب تحديد القيمة السوقية لبعض التأثيرات بسبب كونها غير خاضعة للتجارة، مثل المنافع الصحية أو الكلف والمنافع البيئية وقد يكون أفضل طريقة للتقدير هو تحديد مقدار الرغبة في الدفع للحصول عليها، فمثلاً يمكن من خلال مقاربة بسيطة من خلال استبيان رغبة المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح حول مقدار رغبتهم بالدفع، مقابل الحصول على بعض التأثيرات، مثل الهواء النظيف، ملعب للأطفال، الغذاء العضوي وهناك مقاربات أخرى مثل كلفة التأمين في حال حصول خسارة معينة مثل قيمة التأمين الناتجة عن المرض أو كلفة بوليصة التأمين.

لا بد من الانتباه إلى أهمية توزيع العبء أو المنفعة على الوقت فقد تتفاوت التأثيرات وتتوزع مع الوقت، فعلى سبيل المثال قد تؤدي بعض السياسات أو التشريعات إلى تأثيرات سلبية لمرة واحدة على بعض المصالح لسنة واحدة، ولكنها قد تكون جيدة للمجتمع خلال عشر السنوات اللاحقة.

لذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار الكلف والمنافع قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيمة الدينار هذه السنة هي غير قيمته بعد عشر سنوات.

كما يجب الانتباه إلى أن الأفراد والمصالح التجارية تتوقع أن تحصل من فوائد على استثماراتها أو مدخراتها، وذلك من أجل رصد إمكانية تعويضهم عن إنفاق بعض الأموال اليوم، وعليه، فمن أجل مقارنة الكلف والمنافع خلال مدة زمنية معينة يمكن رصد نسب الفوائد لمعرفة قيمة العملة الحالية مقارنة بقيمتها في المستقبل.

أحياناً قد يضطر المشرع إلى تبني خيارات تشريعية ذات كلفة أعلى من المنفعة خاصة إذا كانت الكلفة أعلى على المدى القريب أو كانت المنفعة الكلية على الاقتصاد الوطني مثلاً تبرر تحميل قطاع معين كلف أعلى من المنافع التي سيحصلون عليها.

هـ. تقييم التأثير من الناحية النوعية:

في بعض الأحيان وبسبب محدودية الموارد والوقت والمعلومات قد يكون من الصعب تحديد كمية الأثر من الناحية الكمية، في هذه الحالة قد يكون التقدير النوعي للأثر مفيداً، من خلال ايراد جميع التأثيرات لكل خيار على حدة، وهنا يجب تجميع المعلومات حول الأعداد والفئات والمصالح المتأثرة من الحل المطروح ما أمكن.

يمكن تصنيف التأثيرات على انها صغيرة، متوسطة وكبيرة وذلك لمقارنة التأثيرات المختلفة كما ويمكن استعمال رموز للتعبير عن حجم التأثير. حسب الشكل أدناه.

(++)	هذا الخيار له تأثير إيجابي عالٍ على المشكلة.
(+)	هذا الخيار له تأثير إيجابي أقل على المشكلة.
(٠)	هذا الخيار ليس له تأثير.
(–)	هذا الخيار له تأثير سلبي قليل على المشكلة.
(––)	هذا الخيار له تأثير سلبي عالٍ على المشكلة.

الخيـــــــارات	الأثر على المستفيدين	الأثر على العمالة في القطاع	احتمال التأثير الاقتصادي
الخيار الأول	++	٠	–
الخيار الثاني	+	+	٠
الخيار الثالث	––	++	+

وعند استعمال الرموز يجب تفسيرها وشرحها وكيف تم تقييم التأثير بالإيجابي أو السلبي للخيارات المعروضة.

و. دمج التقييم الكمي والنوعي للتأثيرات:

قد لا يكون متيسراً وممكناً في بعض الأحيان الحصول على تقدير كمي للتأثيرات لذلك فإنه قد يكون مفيداً دمج التقديرين؛ أي الكمي والنوعي من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل تبرر المنافع كلف الخيار التشريعي المعروض؟
- في حال تساوى أكثر من خيار في المعايير الموضوعة، ما هو الخيار الأقل كلفة أو الخيار الأكبر منفعة؟
- تبقى الأمور الأساسية هي معرفة من سيكون الأكثر تأثراً، وما هي المعطيات والأرقام المرتبطة بالتأثيرات الإيجابية والسلبية.

وقد يتم استعمال عدد من المنهجيات، ومنها:

المنهجية التحليلية:

إن المعيار الرئيسي للدراسة، هو التأكد من أن منافع وإيجابيات أي خيار تبرر الكلفة، وهي نتيجة قد تحصل عليها من خلال أكثر من خيار واحد، وفي هذه الحالة يمكن وضع معايير أخرى للحصول على الحل الأفضل، والتي منها:

– الخيار الذي يعطي أفضل المنافع.

– الخيار الذي يعطي أقل الكلف.

– الخيار الذي لديه أقل كلفة بالمنفعة الواحدة.

إن تحليل المنفعة والكلفة Cost Benefit Analysis (CBA) أي المنفعة ناقص الكلفة، هذه الطريقة أو المنهجية تبحث في تحديد المنفعة الصافية لأي خيار بعد المقارنة الإجمالية للتأثيرات السلبية والإيجابية، والسؤال هل المنافع تبرر الكلفة، وتعتبر هذه الطريقة مفيدة عندما لا تتوفر معطيات رقمية أو كمية من أجل مقارنة الخيارات المختلفة، وتسمح هذه الطريقة للمقارنة بين الكلف والمنافع بطريقة نوعية (Qualitative Way).

منهجية اعتماد الخيار الأقل كلفة:

– إن تحليل الخيار الأقل كلفة Least Cost Analysis (LCA) يقصد بها اعتماد الكلفة الأقل للوصول إلى الهدف، وهذه المنهجية تقارن جميع الخيارات التي تحقق الهدف المنشود، وتختار من ضمنه الأقل كلفة.

– تحليل الفعالية في الكلفة – الكلفة الفعّالة Cost Effectiveness Analysis (CEA) أي الكلفة مقارنة بالتأثير أو النتيجة (حماية الأرواح، خفض الحوادث، تخفيض درجات التلوث)، تسمح هذه المنهجية بمقارنة الكلف لكل منفعة على حدة، مثلاً عدد الحوادث التي جرى الحد منها وطرح السؤال، أي خيار له أقل كلفة بالحادث الواحد من أجل منع حصول هذا الحادث وهذه الطريقة في التقدم تحدد أفضل قيمة مالية للخيار الذي يعطي الحلول المطلوبة.

ز. تحليل المخاطر:

يعرف الخطر على أنه حدث غير أكيد سيؤثر في حال وقوعه على تحقيق الأهداف الاستراتيجية أو المرحلية أو الاجراءات التنفيذية، لذلك يعد تحليل المخاطر أمراً مهماً في صنع السياسات والتنظيم بشكل عام، وينبغي وضع تدابير لتخفيف آثار المخاطر بالنسبة للحلول المقترحة خاصة المخاطر التي تعتبر نسبة احتمالية حدوثها عالية، والآثار المترتبة عليها كبيرة.

ينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المخاطر لا يمكن القضاء عليها كلياً، ولكن يمكن تخفيض احتمالية حدوثها والنتائج المترتبة عليها، ولإجراء تحليل المخاطر يجب اتباع الخطوات الآتية:

- تحديد مخاطر حدوث أمر غير مرغوب فيه قد يؤثر على نتائج كل من الخيارات المطروحة
- (ما هي المخاطر؟ أين يمكن أن تحدث؟ وكيف؟).
- تقييم نسبة احتمالية حدوث تلك المخاطر (ما هي توقعات المعنيين والفئات المستهدفة وأصحاب المصالح؟).
- تقييم الآثار المحتملة بالنسبة لكل من الخيارات في حال تحقق المخاطر المرتبطة بها (ما هي التكلفة المتوقعة من حيث الوقت والمال بالنسبة للمجتمع؟).

آليات التعامل مع المخاطر	
التعامل مع المخاطر السلبية (التهديدات)	**التعامل مع المخاطر الإيجابية (الفرص)**
التجنب: وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لإلغاء احتمالية حدوث الخطر أو حماية المشروع من أثره.	**الاستغلال:** وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لضمان تحقق الفرصة بصورة أكيدة.
التحويل (نقل الخطر): وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لتحويل التعامل مع الخطر إلى طرف آخر، ويشمل ذلك خيارات مثل التأمين، التعاقد الخارجي (Outsourcing)، الضمانات المصرفية...الخ.	**المشاركة:** وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها من خلال تشكيل شراكات أو تحالفات/ ائتلافات مع جهات أخرى لاستغلال الفرصة وبحيث يتم الاستفادة من الفرصة من قبل كل هذه الجهات.
التخفيف: وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لتقليل احتمالية و/أو أثر الخطر على المشروع وبحيث يتم تخفيض مستوى الخطر (الاحتمالية/ الأثر) إلى مستوى مقبول.	**التحسين:** وهي الإجراءات التي يتم اتخاذها لزيادة احتمالية و/أو أثر الفرصة وبالتالي رفع فرصة الاستفادة.
القبول: في هذه الحالة، يقرر الفريق عدم اتخاذ أية إجراءات مسبقة للتعامل مع المخاطر إما لأنه لم يتم تحديد إجراءات مناسبة أو لأن الإجراءات الممكنة التي تم تحديدها لم تكن ملائمة للتعامل مع المخاطر. ويمكن أن يكون القبول إيجابياً في حال تم إعداد خطط بديلة للتعامل مع المخاطر في حال حدوثها، وقد يكون سلبياً في حال تقرر عدم اتخاذ أي إجراءات على الإطلاق.	**القبول:** كما في حالة التهديدات، يقرر الفريق في هذه الحالة عدم اتخاذ أي إجراء مسبق للتعامل مع الخطر، وبحيث يتم التعامل مع الفرصة في حال حدوثها.

الخطوة (٥): انتقاء الخيار الأفضل

النقاط الأساسية في مقارنة الخيارات:

- اعتماد جداول المقارنة.
- عرض الكلف والمنافع المقدرة كماً ونوعاً.
- تحديد الخيار أو الخيارات المفضلة بناءً على معايير محددة لاتخاذ القرار.

عند تحليل الخيارات المتاحة (والتي تتضمن خيار عدم القيام بأي شيء) يجب وضع المنافع والكلف جنباً إلى جنب بغض النظر عما إذا جرى التعبير عنها بالكم أو النوع أو بالقيمة المالية.

إن معيار اتخاذ القرار يستند بشكل أساسي إلى الجواب عن سؤالين:

- هل المنفعة تبرر الكلفة؟
- هل الخيار الموصى به سيكون الخيار الأقل كلفة أو الخيار الذي سيحقق أعلى المنافع وأكثرها؟

لتبسيط التقييم والمقارنة بين الخيارات المتاحة، من المهم اختصار المعلومات حول خيار من خلال جدول مقارنة، كما في التالي:

	الخيار الأول عدم القيام بأي شيء	**الخيار الثاني** إبقاء القانون على صيغته الحالية وتبني حملة توعية	**الخيار الثالث** تعديل القانون
المنافع الكمية			
المنافع النوعية			
الكلف الكمية			
الكلف النوعية			
الفوائد الصافية (المنافع – الكلف)			

وبناءً على تحليل آثار مقارنة الخيارات، يتم اختيار الحل الأنسب الذي يعالج المشكلة محل الدراسة كما تم تعريفها، ويحقق الأهداف المرجوة بأقل التكاليف، أو إن لم يكن هو الحل الأقل كلفة فينبغي أن تكون المنافع المتحققة منه تبرر التكاليف.

ينبغي قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية لكل من الخيارات التي تم تحديدها مع الأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع (الكمية أو التي يمكن قياسها) التي تحدث مرة واحدة والمتكررة، ومراعاة دراسة الآثار التوزيعية في المجتمع، وتحليل المخاطر المرتبطة بكل خيار.

من المهم توضيح آلية تطبيق الحل/الحلول التنظيمية التي تم اختيارها، إذ يجب تحديد كيف سيكون التطبيق على أرض الواقع ليتمكن صاحب القرار من تحديد إمكانية تطبيق تلك الحلول. من المهم أن تكون الصورة واضحة حول كيفية وتوقيت وضع السياسة أو التشريع موضع التنفيذ من قبل الجهات الحكومية ومن قبل المعنيين بالتطبيق في القطاع الخاص.

الخطوة (٦): المتابعة والتقييم

يجب وضع آلية موحدة لمراجعة وتقييم الحل الذي تم تبنيه لقياس مدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بفاعلية وكفاءة. ولذلك يجب تحديد ما يلي:

- من هي الجهة التي ستقوم بإجراء البحث؟ هل لديها الصلاحيات اللازمة لرصد الخيار وكيفية تطبيقه؟ هل تحتاج الجهة إلى موارد؟
- هل هناك أطراف أخرى معنية بجمع المعلومات؟ ما هي أدوار ومسؤوليات هذه الاطراف (سواء في جمع البيانات أو تلقي تقارير الرصد)؟
- ما هي مؤشرات الأداء التي سيتم جمعها؟ ما هي دورية جمع تلك البيانات؟ وكيف سيتم جمعها؟
- هل البيانات المتاحة حول الوضع الراهن (المعيار المرجعي) كافية أم هناك حاجة لجمع المزيد من البيانات فور تبني الخيار الموصي به؟

يرجى التنويه الى ضرورة قيام الدائرة الحكومية بوضع تطوير خطة تطبيق مفصّلة بناء على السياسة أو التشريع الذي صدر، والتي يتم فيها تحديد المخرجات والأنشطة والنتائج والآثار المتوقعة ومؤشرات الأداء اللازمة.

٤.٣ التشاور مع أصحاب العلاقة

التشاور (Consultation) هو العملية التي يتم من خلالها الاستطلاع أو التّعرف على رأي المعنيين من فئات متأثرة وأصحاب المصالح والمواطنين أو الفئة المستهدفة حول مسائل أو سياسات عامة أو تشريعات مُعيَّنة خلال مراحل إعداد دراسات تقييم الأثر المسبقة واللاحقة كافة.

يعتبر التشاور أداة رئيسية لإنتاج نوعية عالية وذات مصداقية وشفافية من السياسات والتشريعات والتي تساعد في التأكد من صحة المعلومات المجمعة للحصول على معلومات أكبر، ويسلط التشاور الضوء على المشاكل المحتملة والاعتراضات، كما يرفع التشاور من الوعي بخصوص السياسات والتشريعات المقترحة، ويساعد في قبول تطبيقها والالتزام بأحكامها لاحقاً، ولتنفيذ التشاور بكفاءة يجب أن يتم وفق عملية مُمنهجة ومخطط لها.

إن البدء بالتشاور في مراحل مُبكرة يساعد بشكل أكبر في تحديد المشكلة وحدودها، وتوقع ردود الفعل الناتجة عن مخرجات السياسة أو التشريعات المطروحة، واقتراح الحلول الأفضل، وهو مهم جداً للقيمة التي ستنتج عنه مقارنة بإجراءات التشاور المتأخرة التي ستعتبر حينها شكلية.

وتساعد منهجية التشاور على **جمع المعلومات** التي قد تحتاجها الدائرة الحكومية، وذلك من خلال:

- تحديد المعطيات والبيانات المطلوبة والاستمرار في الحصول عليها طيلة مدة إعداد الدراسة.
- الأخذ بعين الاعتبار وسائل مختلفة للحصول على البيانات، ومن ضمنها حلقات تشاور منهجية مع أصحاب المصالح.
- إعداد فرضيات وتحديدها بوضوح عند عدم القدرة على تحصيل البيانات.
- تجميع المعلومات بعناية من أجل اعتمادها في التحليل.
- التدقيق في المعلومات والبيانات عبر مصادر مختلفة.

إن البيانات والمعطيات ذات النوعية الجيدة تعتبر جزءاً من الدراسة، وهي مهمة لتحديد وتعريف خيار «عدم القيام بأي شيء» والتقييم المسبق العائد لخيارات أخرى. قد تتوفر بعض المعلومات بسهولة عبر دائرة الإحصاءات العامة أو مراكز الدراسات أو الأبحاث المنشورة.

غالباً لا تكون المعطيات متوفرة، ولكن من خلال التشاور مع أصحاب المصالح يمكن أن تكون أساساً للحصول على معطيات إضافية والتوافق على فرضيات مُرضية عند عدم القدرة على الحصول على بيانات ومعطيات دقيقة.

يمكن أن ينتج عن الحصول على معطيات وبيانات فعّالة:

- استهلاك كبير للوقت، وهنا يجب إدخال هذه العملية ضمن خطة العمل ووضع برنامج زمني لها.
- تخصيص جهد أكبر لجمع الأدلة عندما يكون تأثير خيار من الخيارات كبيراً.
- يجب أن يؤدي العمل الأولي على الخيارات إلى تحديد المدى المطلوب لجمع المعطيات.
- اعتماد سياسة الانفتاح خلال عملية التشاور وجمع المعلومات المطلوبة.
- إيراد وذكر الفرضيات بشكل واضح عند العجز عن الحصول على بيانات دقيقة.
- الأخذ بالاعتبار وسائل مختلفة لجمع المعلومات النادرة أو القليلة وتحديد مدى صحة الفرضيات من خلال التشاور.
- اعتماد مصادر متنوعة للحصول على البيانات ما أمكن.

منهجية وخطوات التشاور مع أصحاب العلاقة

يبين هذا القسم المنهجية والخطوات الأساسية التي يمكن لفريق عمل الدائرة الحكومية استعمالها، من أجل تخطيط التشاور وتنفيذه مع أصحاب العلاقة بشكل منظم وواضح، لتحقيق التشاركية في عملية صنع القرار للسياسة العامة أو التشريع المنوي إصداره أو مراجعته، ويعتبر التشاور جزءاً لا يتجزأ من تقرير التقييم المسبق، حيث يتوجب على الدائرة الحكومية تحديد كيف تمت عملية التشاور، والأسئلة الرئيسية، والمخرجات منه.

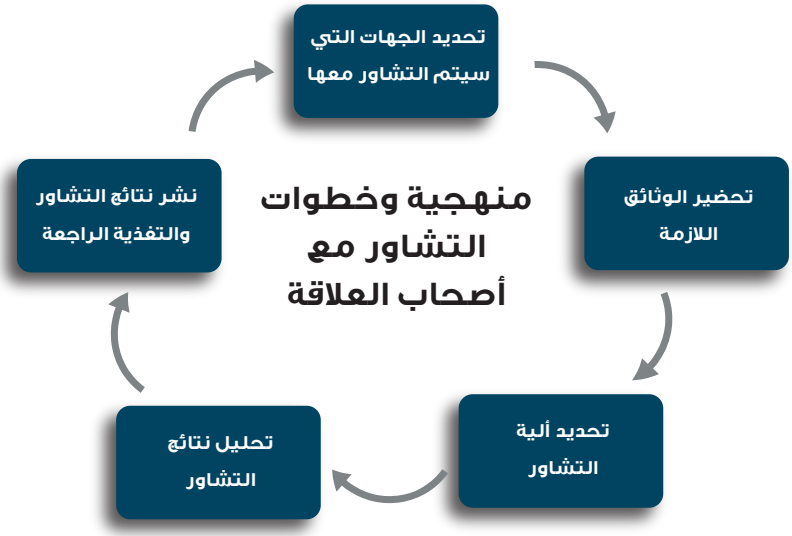

الشكل رقم (٦)

الخطوة (١): تحديد المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح والمؤثرين أو الذين لديهم معلومات مهمة حول الموضوع

من المهم تحديد المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح مبكراً، لأن التشاور يهدف بالأصل إلى الاستماع إلى آرائهم وتحديد اهتماماتهم وأدوارهم بخصوص الموضوع المطروح، ويمكن أن يكون المعنيون والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح من:

- الأفراد، المجموعات، المؤسسات الذين ستتأثر مصلحتهم بالموضوع المطروح أو الذين سيؤثرون بنشاطاتهم على الموضوع المطروح.
- الأشخاص والجهات التي تملك معلومات وموارد وقدرات تتعلق بالدراسة.
- مؤسسات القطاع العام التي ستكون مسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مقترح السياسة أو التشريع.

لا بد من مراعاة أن تشمل إجراءات التشاور المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح جميعاً وعدم الاقتصار على فئة محددة، ويجب التأكد من أن المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح الذين تمت استشارتهم يمثلون المتأثرين بشكل مباشر، وفي حال الاقتصار على فئة محددة فإننا نخاطر بعرقلة عملية التشاور وتعرضها للانتقاد غير البنّاء.

الخطوة (٢): تحضير الوثائق اللازمة

عند تنفيذ أنشطة التشاور لا بد من تزويد المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح بالمعلومات المتوافرة حول الموضوع المطروح بشكل واضح، وبُلغة مبسطة وذلك بأن معرفتهم وإلمامهم بكافة جوانبه تحسن من كفاءة التشاور، وتعطي أفضل النتائج، وتختصر الكثير من الوقت والجهد.

الخطوة (٣): اختيار وتنفيذ منهجية التشاور المخصصة لكل صاحب مصلحة

يعتبر التشاور مهماً في المراحل الأولى من التخطيط للدراسة، وتحديد المشكلة وإدراك حجمها وأسبابها، ويمكن أن يتم هذا بالتشاور مع فئة محددة من المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح، وتحديداً بعض الجهات في القطاع العام التي يمكن أن يكون لديها مصلحة أو خبرة بالموضوع المطروح.

ينصح البعض بتوسيع قاعدة التشاور الأولية وعدم حصرها بجهات حكومية، حيث أن تفادي إجراءات التشاور الموسعة وحصرها ببعض الأجهزة الرسمية لن يفي بالغرض، إذ إنّ الجهات الحكومية وفهمها لطبيعة المشكلة ستكون محددة، ومن وجهة نظرها فقط.

هنالك العديد من أشكال وطرق التشاور الإضافية والتي ينصح باستخدامها:

- مقابلات واجتماعات مع المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح.
- اجتماعات عامة مفتوحة.
- مجموعات تركيز (Focus Group).
- استبانات واستطلاعات رأي.
- التشاور الالكتروني حسب متطلبات السياسة الاردنية للمشاركة الالكترونية ٢٠٢١، (المنشورة على موقع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الالكتروني)

الخطوة (٤): تحليل الإجابات ودمجها بالدراسة وبالتقييم النهائي للخيارات المتاحة

عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة لإبداء الملاحظات، يجب تجميع مدخلاتها وتحليلها طبقاً للخيارات الممكنة.

الخطوة (٥): نشر النتائج والتغذية الراجعة:

يجب أن تظهر دراسة التقييم المسبق النهائية كيف أغنت عملية التشاور واضعي الدراسة بمعلومات إضافية، وكيف أثرت على الخيار المُوصى به، ويجب دائماً إعلام المعنيين والفئات المتأثرة وأصحاب المصالح كيف جرى التعامل مع المعلومات التي أدلوا بها وكيف جرى إدراجها بعملية التقييم النهائية.

إن التقييم اللاحق قد يختلف كثيراً من حيث نطاق التحليل وعمقه عن التقييم المسبق، وقد يعتمد على الكثير من الاعتبارات، لبيان مواطن الخلل والقصور وتلافيها وتوفير التغذية الراجعة لتقوم الدائرة بإعداد خطتها لتطوير العمل.

تبين الخطوات التالية كيفية إجراء التقييم اللاحق، والتي تتم وفق خمس خطوات رئيسية، وهي كما يلي:

الخطوة (١)	الخطوة (٢)	الخطوة (٣)	الخطوة (٤)	الخطوة (٥)
اختيار التشريع والغاية من التقييم	تحليل التشريع وفق "النموذج المنطقي"	تحديد مستوى التقييم	تحديد معايير التقييم واسئلته	إعداد التقرير
يتم اختيار التشريع / التشريعات التي سيتم تقييمها، وتحديد نطاق التقييم العام	تحليل المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار ومؤشرات الأداء	مستوى ١: تقييم العمليات مستوى ٢: تقييم الأداء مستوى ٣: تقييم الأثر	وضع معايير التقييم اللازمة واسئلته	كتابة التقرير ونشره بالتشاور مع أصحاب العلاقة

يتضمن تقرير التقييم اللاحق (ملحق رقم ٤) أجزاءً خاصة بالخطوات المحددة، والتي يجب تعبئتها من قبل فريق عمل الدائرة الحكومية.

١.٤ اختيار التشريع والغاية من التقييم اللاحق

أ. كيف يتم اختيار التشريع لإجراء التقييم اللاحق

يتم تحديد التشريع الذي سيتم تقييمه بشكل لاحق بشكل طوعي (اختياري)، والذي يتم بقرار من المرجع المختص في الدائرة الحكومية.

ويتم عادة اختيار التشريع لإجراء التقييم اللاحق في حال:

- كون التشريع يرتبط بشكل رئيسي بأولويات الحكومة للتطوير التشريعي والمؤسسي.

- كان للتشريع أثار كبيرة وملحوظة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وله تأثير على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك على المؤسسات الحكومية، فكلما زادت الآثار ازدادت الحاجة لإجراء التقييم اللاحق، ويمكن عادة ملاحظة الآثار من حجم الموارد المالية والبشرية المخصصة لإنفاذ التشريع ضمن خطة العمل / خطة الانفاذ الموضوعة.

- تم رصد صعوبات ملحوظة عند إنفاذ التشريع، حيث يمكن من خلال الملاحظات الواردة من الجهة الحكومية وفريق عملها أو من خلال التغذية الراجعة من قبل أصحاب العلاقة ملاحظة عوائق أو جمود أو تطبيق غير صحيح للتشريع ينتج عنه أثار سلبية.

يرجى التوضيح الى أنه يتوجب على الدائرة الحكومية إجراء التقييم اللاحق بشكل (الزامي) في حال كان هناك متطلب قانوني عام يفرض ذلك، أو أن التشريع نفسه يتضمن مادة قانونية ضمن نصوصه تلزم الدائرة الحكومية بإجراء تقييم لاحق[٢].

ب. كيفية تحديد غاية ونطاق التقييم اللاحق

يجب الإشارة إلى الأهداف التي يسعى التقييم اللاحق لتحقيقها (الغاية) والنطاق الذي يغطيه.

- تشير الغاية من التقييم إلى أهدافه: «**ما الذي سيتطرق إليه التقييم اللاحق؟**»

- يحدد نطاق التقييم اللاحق المسائل أو المواضيع التي سيتم التطرق إليها أو أخذها بعين الاعتبار «**ما الذي سيغطيه التقييم اللاحق؟**»

٢ يرجى التنويه الى أن هذه المنهجية ما زالت غير مطبقة ضمن تشريعاتنا حالياً، إلا أنها تعتبر من الممارسات الجيدة لضمان حوكمة التشريعات على المدى البعيد

يشير نطاق التقييم اللاحق إلى ما إذا كان هذا التقييم سيغطي مجموعة من التشريعات بأكملها (مثل القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه)، أو مجرد نصوص قانونية مختارة ضمن التشريع (مثل مواد ضمن قانون او نظام)؛ أو عدة تشريعات تتعلق بالسياسة نفسها أو المجال التنظيمي (مثل التراخيص).

كما يشير النطاق على سبيل المثال إلى الإطار الزمني للتنفيذ، والفئات المستهدفة، وأنواع الآثار التي سيتم دراستها، والموازنة المطلوبة لإجراء التقييم اللاحق.

يرجى التنويه الى أنه قد يكون من الصعب في بعض الأحيان إجراء تقييم لاحق لأحكام التشريع الذي تم اختياره للتقييم كافة، والتي تنظم العديد من المواضيع المختلفة ضمن نصوصه، لذا يمكن للدائرة الحكومية تحديد النطاق بأحكام / مواد محددة متعلقة بموضوع التقييم.

هناك علاقة وطيدة بين تحديد نطاق التقييم (وخاصة عندما يتم إجراء التقييم لعدد كبير من التشريعات) وبين الموارد المتاحة والقدرات للدائرة الحكومية، حيث يجب التنبه الى أن النطاق قد يحتمل إجراء تقييم محدود لتشريع محدد ومحصور بأهداف وإجراءات واضحة وبين إجراء تقييم لعدد من التشريعات المعقدة المرتبطة بسياسات تنظيمية كبيرة. لذا يجب على الدائرة الحكومية الموازنة بين **شمولية عملية التقييم** وبين **الجدوى من إجراء التقييم** لتحديد النطاق المناسب.

بالتالي، يعتبر تحديد **«النطاق المناسب»** في مرحلة مبكرة أمراً بالغ الأهمية. ويعود الأمر للدائرة الحكومية المسؤولة عن إنفاذ التشريع في تحديد نطاق التقييم اللاحق، والتشاور مع قسم دراسات تقييم الاثر في رئاسة الوزراء؛ لضمان الانسجام بين دراسات التقييم اللاحقة التي تتم.

٢.٤ تحليل التشريع وفق «النموذج المنطقي»

حالما تقومون باختيار التشريع وتحديد الغاية / النطاق من التقييم، تتمثل الخطوة الرئيسية التالية بقيام الدائرة الحكومية بإجراء تحليل للتشريع وفق **«النموذج المنطقي» لتحديد ما الذي كان من المفترض أن يقوم به ويحققه التشريع الذي تودون تقييمه»**.

ويتم عادة استعمال مصطلح

النموذج المنطقي (Intervention Logic Model).

أ. ماذا يعني تحليل التشريع وفق «النموذج المنطقي»

يؤدي أي تدخل / إجراء حكومي (ويقصد هنا التشريع الذي يتم تقييمه) إلى حدوث تغييرات في السلوك والتبعات، والتي تقود إلى تحقيق الآثار الإيجابية المنشودة مثل التخفيف من مشكلة اقتصادية أو اجتماعية محددة. ومن أجل تحديد هذه التغييرات والتبعات، فإن من الضروري توضيح **العلاقة السببية** ما بين:

- المشكلة التي كان على التشريع حلها،
- والنتائج الواقعية لتطبيق التشريع،
- وأهداف / أثار التشريع النهائية.

يشمل **«النموذج المنطقي»** للتشريع العناصر التالية:

- **المدخلات (Inputs):**

  الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة لتطبيق الأنشطة.

- **الأنشطة (Activities):**

  الأنشطة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق المخرجات المحددة للتشريع.

- **المخرجات (Outputs):**

وتتضمن التأثيرات المباشرة الناتجة عن إنفاذ أحكام ومتطلبات التشريع.

- **النتائج (Outcomes):**

وهي التغيرات في سلوك أو أداء المؤسسات أو الأفراد أو الشركات الناتجة عن إنفاذ التشريع.

- **الآثار (Impact):**

الآثار النهائية الإيجابية المتحققة من إنفاذ التشريع.

ويتم خلال إجراء التحليل المتسلسل أعلاه، **تحديد مؤشرات الأداء** التي سيقيسها فريق العمل على طول السلسلة أعلاه (والتي من الممكن أن تكون محددة سابقاً)، بغرض التثبت من مدى التقدم المحرز، بدءًا من الأنشطة ووصولاً إلى تحقيق الآثار. وقد تكون المؤشرات **نوعيةً أو كميةً**. ويعتمد عدد المؤشرات المرتبطة بكل شريحة في السلسلة على العدد المطلوب للإجابة عن السؤال الآتي: "هل تحققت النتيجة المرجوة من ذلك؟" وينبغي تجنب وضع العديد من المؤشرات، سواء من حيث التعقيد والعدد. فكلما قل العدد كان ذلك أفضل!

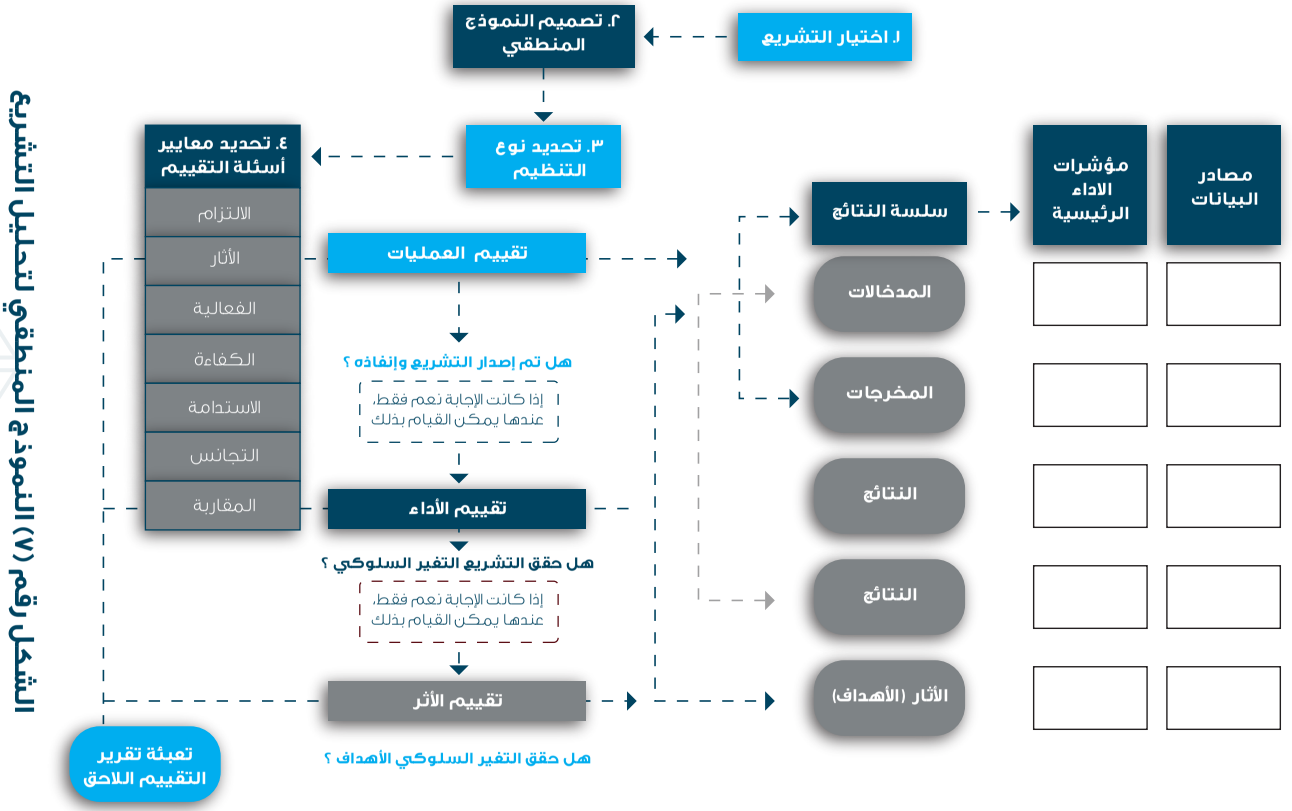

الشكل رقم (٧) النموذج المنطقي لتحليل التشريع

يساعد تحليل التشريع باستخدام **«النموذج المنطقي»** بأن تقوم الدائرة الحكومية بتوقع رد فعل مختلف أصحاب العلاقة على أحكام التشريع (كيف سيتصرفون للالتزام بأحكام التشريع)، وكيف من المتوقع أن يتفاعل أصحاب العلاقة مع المخرجات المحددة للتشريع وبالتالي نتائجه وآثاره النهائية. ولا يظهر التحليل السيناريوهات «الإيجابية» فحسب، بل يساعد أيضاً في تحديد السيناريوهات التي كان من الممكن أن تحدث، وربما «تسير على نحو خاطئ.

تنويه: إذا كانت دراسة التقييم المسبق متوافرة، وقامت الدائرة الحكومية المعنية بوضعها بالشكل الصحيح، أو تم وضع خطة عمل إنفاذ / خطة عمل متكاملة باستخدام النموذج المنطقي، فيجب الرجوع إلى تلك الوثائق وما ورد بها من (أنشطة ، ومخرجات، ونتائج وآثار) لتحديد فيما اذا قد تحققت على أرض الواقع خلال عملية الإنفاذ أم أن التشريع لم يتم إنفاذه بالشكل الصحيح.

ب. كيفية تحليل التشريع وفق «النموذج المنطقي»

أولاً: إذا أراد فريق عمل الدائرة الحكومية تحديد العلاقة السببية بين الأنشطة وصولاً للنتائج والآثار المرجو تحقيقها من خلال التشريع، يجب عليه حينها تقصي سيناريو «ماذا لو حصل أمر آخر» نتيجة لإنفاذ التشريع، وهو الأمر المطلوب عكسه على كافة العناصر. وكلما بسطنا عملية التحليل المتسلسلة، تقدمنا في عملية التحليل، وزادت فرص تأثير العوامل الخارجية على نتائج وآثار التشريع، والتي قد يعتبرُ بعضها أو كلها خارج سيطرة الجهة الحكومية.

نصائح:

- يجب على الفريق المعني تعديل تصوره كلما تقدم في التحليل المتسلسل، مع سعيه في كل وقت لفهم رد فعل مختلف أصحاب العلاقة.
- يجب على الفريق المعني- قدر الإمكان- تقليل النظرة الشخصية إذا اعتمد على وجهات نظر أصحاب العلاقة والخبراء، والاستفادة من أمثلة السياسات السابقة والتجارب الدولية.

ثانيـاً: يجـب علـى فريـق عمـل الدائـرة الحكوميـة أن يحـدد وبدقـة العلاقـة السـببية بيـن كافـة العناصـر. ويجـب عنـد تحديـد الخطـوة القيـام بوصـف المتطلبـات اللازمـة لتحقيقهـا، وأن يتـم تحديـد الافتراضـات الممكـن حدوثهـا قـدر الإمـكان، وذلـك مـن أجـل تقييمهـا واختبـار أي منهـا قـد يكـون مـن الصعـب دعمـه أو غيـر واقعـي؟ .

ثالثـاً: يجـب علـى فريـق عمـل الدائـرة الحكوميـة ضمـان **التوافـق** مـا بيـن الافتراضـات التـي يضعهـا خـلال عمليـة التحليـل المتسلسـلة **والبراهيـن**، بغـرض التثبـت مـن صحـة النمـوذج.

رابعـاً: يجـب علـى فريـق الدائـرة الحكوميـة، بعـد أن يتـم اكتمـال التحليـل المتسلسـل، القيـام بوضـع مؤشـرات الأداء القابلـة للقيـاس لـكل مـن المخرجـات والنتائـج والآثـار. ويجـب أن تكـون هنالـك نقطـة بدايـة أو نقطـة أسـاس (base-line) مـن أجـل تتبـع التقـدم المحـرز نحـو تحقيـق النتائـج. وتسـاعد مؤشـرات الأداء فـي «اختبـار» مـدى صحـة التحليـل المنطقـي للتشـريع الـذي تـم وضعـه مـن خـلال الإجابـة عـن الأسـئلة الأساسـية الثلاثـة الآتيـة: هـل تعـد نظريتكـم:

١) صحيحة نظرياً

٢) قابلة للتطبيق

٣) قابلة للاختبار؟

- **صحيحـة نظريـاً:** يشـير هـذا المصطلـح إلـى عمليـة التحليـل المتسلسـلة التـي تـم القيـام بهـا. هـل التسلسـل كان منطقيـاً ومتتابعـاً؟ هـل تـم وضـع النتائـج ضمـن الترتيـب الصحيـح؟ هـل توجـد فجـوات كبيـرة فـي التحليـل المنطقـي للتشـريع؟

- **قابليـة التطبيـق:** تشـير إلـى مـدى إمكانيـة قيـام التشـريع بتحقيـق النتائـج الموضوعـة لـه. هـل توجـد مـوارد لتنفيـذ كافـة المتطلبـات التـي تـم تحديدهـا ضمـن أحكامـه؟ هـل تحتـاج الدائـرة الحكوميـة لجلـب شـركاء إضافييـن معهـا؟ هـل يحتـاج لتعديـل النطـاق أو التوقعـات أو الإطـار الزمنـي للنمـوذج؟

- **قابليـة الاختبـار:** تشـير إلـى حسـن إعـداد مؤشـرات الأداء الموضوعـة. هـل حـدّدَ فريـق العمـل مؤشـرات واضحـة ومناسـبة وقابلـة للقيـاس حيـث يمكـن تقييمهـا فـي توقيـت مناسـب؟

يرجى التنويه الى أن عملية التحليل المطلوبة هنا يجب أن تتم بشكل سريع من قبل فريق العمل (وهي تشبه العملية التي يقوم بها فريق العمل عند وضع شجرة المشكلات عند إجراء التقييم المسبق)، ويجب وضع ملخص لها في تقرير التقييم اللاحق كما هو محدد في الملحق رقم (٤).

٣.٤ تحديد مستوى دراسة التقييم اللاحق

أ. مستويات دراسة التقييم اللاحق

يساعد إجراء تحليل للتشريع وفق النموذج المنطقي كما ورد أعلاه في تحديد مستوى عملية التقييم اللاحق الذي يجب أن ينفذ أو يمكن القيام به، والأسئلة الرئيسية المتعلقة به. ويقدم الشكل (٩) أدناه تصوراً مرئياً لكيفية ارتباط النموذج المنطقي للتشريع بدراسة التقييم اللاحق.

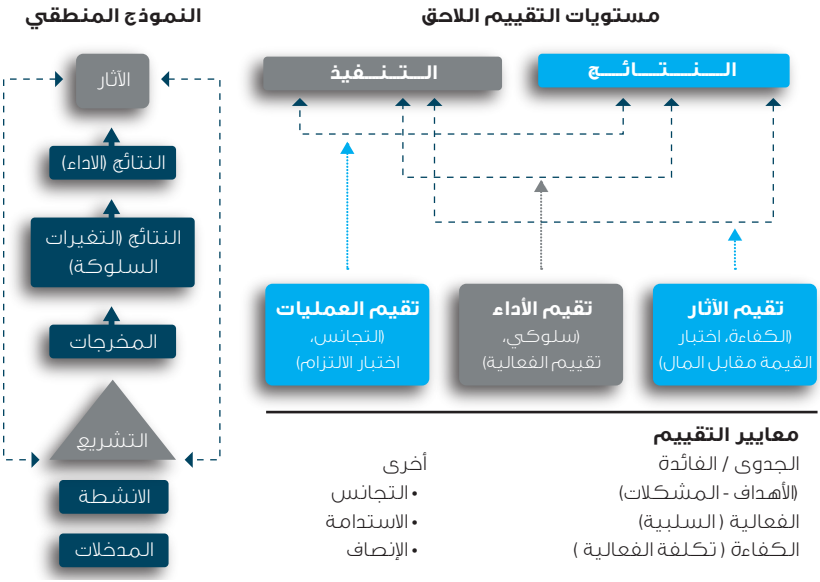

الشكل (٨) المنطق المتبع في التدخل وتصميم التقييم: نظرة عامة

وفيما يلي **مستويات دراسة التقييم اللاحق** الممكن إجراؤها بشكل **متعاقب**:

- **المستوى الأول (تقييم العمليات):** يقوم هذا التقييم بالتحقق مما إذا اعتُمِدَت ونُفِذت بحسب المدخلات والأنشطة اللازمة لإنفاذ التشريع كما هو مخطط له. ويمكن إجراء هذا النوع من التقييم في وقت قصير نسبياً عقب دخول التشريع حيز التنفيذ، وفي الوقت الذي يمتلك فيه فريق عمل الدائرة الحكومية المعرفة والبيانات حول الأنشطة المنفذة على أرض الواقع.

- **المستوى الثاني (تقييم الأداء):** في حال مرور وقت كاف على دخول التشريع حيز التنفيذ، وفي حال تم تنفيذ الأنشطة اللازمة لإنفاذ التشريع كما هو مخطط له بشكل كامل (وهو شيء يتم تحديده من خلال المستوى الأول: تقييم العمليات)، من الممكن أن تقوم الدائرة الحكومية بتقييم مدى تحقق النتائج **(المخرجات)**، وما إذا كانت هذه المخرجات قد حفزت أي تغيرات في سلوك الفئات المستهدفة **(النتائج الأولية)**.

- **المستوى الثالث (تقييم الأثر):** يمكن الشروع في تقييم الأثر اللاحق فقط في حال توافر بيانات كافية للتحقق كافة **النتائج الوسيطة والآثار النهائية**. ويتطلب ذلك في العادة مرور عدة سنوات بعد تنفيذ الأنشطة اللازمة لإنفاذ التشريع. ويشكل تقييم الأثر اللاحق عملية أكثر تعقيداً، لأنه كلما سرنا بعملية التحليل المتسلسلة وفق «النموذج المنطقي»، زادت احتمالية تغير السياق، وأثرت العوامل الخارجية على تحقيق الأهداف المرجوة ونوع النتائج التي سيتم التحقق منها. وفي الوقت ذاته، تصبح – العلاقة السببية المباشرة بين العناصر المتسلسلة والناشئة عن التشريع المطبق– أقل دقة. بالتالي، يفتح تقييم الأثر سلسلةً واسعةً من الأسئلة اللاحقة، بالاعتماد على كيفية تطور التقييم والاستنتاجات التي توصل إليها فريق العمل. ولهذه الأسباب، يجب ضمان توفير الوقت والموارد اللازمة لإجراء التقييم من المستوى الثالث باعتبارها يتطلب تقييم عمليات وتقييم أداء متكاملين.

إن الخطوة الأولى الأساسية التي يجب على الدائرة الحكومية القيام بها، هو التأكد من أن التشريع قد تم إنفاذه وتطبيقه والالتزام به من قبل أصحاب العلاقة المتأثرين به (الأفراد، الشركات). أما إذا تبين من خلال المراجعة الأولية أو من خلال تقييم العمليات الذي تم أن التشريع لم يتم إنفاذه على أرض الواقع، فإن ذلك يعني أن الأهداف المتوقعة (الأثر) لم تتحقق غالباً، وفي حال لوحظ بعض التغييرات الإيجابية، فإن من المرجح أن تلك الأهداف (الآثار) قد تحققت بفعل عوامل أخرى غير التشريع قيد التقييم.

ب. كيفية اختيار مستوى التقييم اللاحق

يمكن للدائرة الحكومية القيام بإجراء تقييم لاحق متكامل يشمل المستويات الثلاثة، مع الانتباه الى أن المستويات الثلاثة تعتبر متعاقبة كما ورد أعلاه؛ أي أنه لا يمكن القيام بتقييم الأثر قبل الانتهاء من تقييم الأداء، ولا يمكن القيام بتقييم الأداء قبل الانتهاء من تقييم العمليات.

يعني ذلك أن على الدائرة الحكومية أن تقوم دائماً، في بداية أي تقييم لاحق، بإجراء المستوى الأول «تقييم العمليات» باعتباره التقييم الأبسط. وبناء على مخرجات تقرير العمليات، تقوم الدائرة الحكومية باختيار اذا ما كان ضرورياً إجراء تقييم الأداء (المستوى الثاني) ومن ثم تقييم الأثر (المستوى الثالث).

ويتم اتخاذ القرار بشأن تحديد مستوى التقييم على أساس كل حالة على حدة، وقد يعتمد على كيف تمت عملية الإنفاذ والنتائج والآثار التي ترتبت عليها على أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال:

- إذا تبين من خلال المراجعة الأولية بأن **التشريع لم يتم إنفاذه، أو تم إنفاذه بشكل جزئي فقط، أو تم إنفاذه بشكل خاطئ**. فإن ذلك سيجبر الدائرة الحكومية على إجراء التقييم بالمستوى الأول فقط «التقييم اللاحق للعمليات»؛ أو

- قد تبقي الدائرة الحكومية تقييمها لعناصر محددة، حتى وإن تم إنفاذ التشريع وحقق بعض النتائج وفي مثل هذه الحالة، يمكن على سبيل المثال أن تقوم الدائرة الحكومية **بتركيز نطاق التقييم** من خلال طلب:

– إجراء تقييم العمليات فقط، والتركيز فقط على تقييم مواضيع محددة، مثل العبء الإداري على الشركات، أو تحديد مدى توفر السند القانوني الصحيح وتحقق الغاية من فرض الرخص واشتراطاتها.

– إجراء تقييم الأثر وحصر التحليل بنوع محدد من الأثر فقط (على سبيل المثال، تقييم أثر التشريع على الاستثمار الأجنبي، أو على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات التقنية العالية، أو تعزيز المساواة بين الجنسين).

ويتوجب على الدائرة الحكومية مراعاة الاعتبارات التالية عند تحديد مستوى التقييم اللاحق التي سيتم تنفيذها.

- **الأهداف العامة للتقييم اللاحق:** يرتبط ذلك بالطلب الوارد من أصحاب القرار لدراسة وتقييم التشريع ذي العلاقة، وما هي الإجابات التي يسعون للحصول عليها. فعلى سبيل المثال، إذا كان هدف التقييم المطلوب هو الإجابة عن الآثار النهائية للتشريع، فيجب عندها اختيار المستوى الثالث «تقييم الأثر».

- **درجة تعقيد النموذج المنطقي:** كلما كان النموذج المنطقي للتشريع معقداً، تزداد الحاجة الى إجراء تقييم لاحق من المستوى الثاني (تقييم الأداء) أو من المستوى الثالث (تقييم الأثر).

- **مصادر البيانات الحالية وقابلية قياس النتائج:** في حال توافر بيانات واضحة ومتكاملة يمكن من خلالها تحديد النتائج والآثار المتحققة من التشريع، يمكن هنا تحديد مدى إمكانية إجراء المستوى الثالث (تقييم الأثر).

- **توافر الوقت والموارد:** في معظم الحالات، يتطلب **تقييم الأثر** (المستوى الثالث) القيام بإجراء دراسة استقصائية وتشكيل فريق متخصص خارجي متفرغ من أجل إجراء مثل تلك الدراسة، وهي التي تشكل قيداً من ناحية الوقت والكلفة على الدائرة الحكومية. من ناحية أخرى، يمكن إجراء **تقييم الأداء** (المستوى الثاني) بموارد أقل، ويمكن إنجازه بشكل أسرع، في حين يتطلب إجراء **تقييم العمليات** (المستوى الأول) جمع البيانات الإدارية الخاصة بالجهة الحكومية فقط.

- **توقيت تنفيذ التقييم اللاحق:** يعتبر التقييم اللاحق أكثر جدوى وأكثر موثوقيةً في حال مر وقت أطول على إنفاذ التشريع. وإذا نُفِذَ التقييم اللاحق بعد فترة قصيرة نسبياً من دخول التشريع حيز التنفيذ، فمن المرجح أن يكون تنفيذ تقييم العمليات (المستوى الأول) ممكناً.

في بعض الأحيان، من الممكن فقط تحديد النوع النهائي من التقييم الذي يمكن إجراؤه فقط عقب البدء في تنفيذ عملية التقييم (المستوى الأول)، وذلك لأن كافة المعلومات غير متاحة من البداية، حيث يتم بشكل متدرج جمع البيانات ووضعها في سياقها الصحيح أثناء السير في عملية التقييم. ولهذا السبب، فإن من المهم بدء التقييم باستخدام نهج منظم، تحت مسمى "أسئلة التقييم". وتعد صياغة الأسئلة المناسبة الخطوة التالية في إجراء التقييم اللاحق.

٤.٤ وضع معايير التقييم اللاحق وأسئلته

ترتبط معايير التقييم وأسئلته بمستوى التقييم المطلوب إجراؤه، والتي تعتمد على الهدف من التقييم والأسئلة المطلوب الإجابة عنها من قبل أصحاب القرار. يبين الجدول رقم () أدناه معايير التقييم الأساسية حسب مستوى التقييم إضافة إلى أمثلة على أسئلة التقييم الممكن استعمالها من قبل الدائرة الحكومية [٣].

٣ يمكن أن تُطبق الأنواع الثلاثة من التقييم على العديد من المعايير. ويعتمد الجدول على ما يسمى بمعايير التقييم المعتمدة لدى لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والمعدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي يمكن العثور عليها من خلال الرابط الآتي: https://www.oecd.org/dac/evaluation/daccriteriaforevaluatingdevelopmentassistance.htm.

عينة من معايير وأسئلة التقييم الرئيسية، ومستويات التقييم ذات الصلة

المعايير	أسئلة التقييم (أمثلة)	تقييم العمليات	تقييم الأداء	تقييم الأثر
السند القانوني	**مدى امتثال التشريع قيد التقييم لأحكام التشريع** • هل يوجد للتشريع سند قانوني واضح وصحيح؟ • هل أُصدِرَ التشريع وتم إنفاذه استناداً للأحكام والنصوص الواردة به؟	✓		
الامتثال	**مدى الالتزام بالأحكام والمتطلبات المحددة بالتشريع.** • ما الذي توجب تنفيذه، متى ومن قبل من؟ • ما هي المدخلات التي وفرتها الجهة الحكومية المعنية للتنفيذ؟ وهل تم استخدامها على أرض الواقع؟ • ما مدى التقدم الذي أحرزته الجهة الحكومية من إنفاذ التشريع؟ • ما هي الصعوبات التي واجهت الجهة الحكومية خلال عملية الإنفاذ؟ • من الذي التزم او لم يلتزم بالمتطلبات القانونية من أصحاب العلاقة، ولماذا؟ • هل توجد مجالات لتحسين الامتثال بالمتطلبات القانونية أو عملية إنفاذ التشريع؟	✓		
الأثر	**الآثار الإيجابية والسلبية، والمباشرة وغير المباشرة، والأساسية والثانوية، وقصيرة وطويلة المدى، والمقصودة وغير المقصودة الناتجة عن التشريع.** • ما هي الأثار التي ترتبت بعد البدء بإنفاذ التشريع؟ • من هم الأشخاص المتأثرين (القطاع / النسبة / العدد) • هل تحققت أي تبعات أخرى «غير مقصودة» بعد عملية الإنفاذ؟	✓	✓	✓

الفاعلية	**مدى تحقق أو من المتوقع تحقق السلسلة ضمن «النموذج المنطقي» للتشريع** • هل تحققت المخرجات والنتائج والآثار المتوقعة؟ • ما مدى الوصول إلى الفئات المستهدفة؟ • ما مدى قوة العلاقة السببية بين إنفاذ التشريع والنتائج المترتبة من إنفاذه؟ • هل شكلت التبعات غير المقصودة خطراً على تحقيق أهداف التشريع؟		✓	✓
الكفاءة	**مدى القدرة على استغلال الموارد المخصصة لإنفاذ التشريع (مثل الموازنات المخصصة، وفريق العمل المخصص، والوقت، وغيرها من المدخلات) إلى نتائج تحققت على أرض الواقع.** • هل العلاقة بين الموارد المخصصة للإنفاذ والنتائج المتحققة مناسبة ومبررة؟ما هي نسبة الكلفة–المنفعة؟ • هل توجد أية بدائل لتحقيق النتائج نفسها بموارد مالية وبشرية وتكنولوجية أقل؟ هل كان من الممكن الحصول على نتائج أفضل من خلال إعادة تخصيص الموارد؟		✓	✓
الاستدامة	**احتمالية المحافظة على تحقيق نتائج وأهداف التشريع على المدى البعيد (جزء من عملية تحليل المخاطر)** • إلى أي مدى من المتوقع أن تتواصل الأنشطة والنتائج والآثار عقب فترة التقييم؟ • كيف أُدمجت أهداف التنمية المستدامة في تصميم وإنفاذ التشريع؟ • كيف راعت الجهة الحكومية المعنية الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية للتنمية المستدامة؟ • ما هي النتائج والآثار بعيدة المدى الموضوعة للتشريع؟ • كيف طُبِّق مبدأ الإنصاف عبر الأجيال ضمن أحكام التشريع؟		✓	✓

التجانس	**مدى اتساق التشريع وتكامله ومواءمته من حيث السياسات العامة والأهداف الاستراتيجية للحكومة؟** • هل تتكامل نتائج التشريع موضوع التقييم مع نتائج التشريعات الأخرى المرتبطة / ذات العلاقة؟ • هل تحقق أقصى قدر من التنسيق، والتسويات والتطرق إليها والتخفيف منها؟ • كيف تم ضمان قيام الجهات الحكومية المعنية بالتنسيق؟		✓	✓
الصلة/ الجدوى	**مدى استمرارية انساق أهداف التشريع مع السياق الحالي بعد الإنفاذ، هل تتوافق أهداف التشريع مع احتياجات المستفيدين الحالية و/ أو الأولويات والسياسات الحكومية.** • هل كانت أهداف التشريع ذات صلة بمعالجة المشكلة الأصلية؟ هل ما زالت ذات صلة ويجب السعي إلى تحقيقها ؟ • ما مدى أهمية التشريع للفئة المستهدفة، وإلى أي مدى يتطرق إلى احتياجاتهم ومصالحهم؟ • إلى أي مدى يعكس التشريع الأولويات الرئيسية للحكومة الحالية؟			✓

٥.٤ التشاور وإعداد التقرير وضمان الجودة

أ. أهمية التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وجمع بيانات موثوقة

تعتبر مرحلة تحديد مؤشرات الأداء المناسبة واحدة من الخطوات اللازمة للتحضير لإجراء تقييم لاحق بشكل منهجي وعلمي، ويفتح اختيار المؤشرات الباب أمام السؤال المنهجي الآتي: "**من أين يمكن الحصول على البيانات ذات الصلة وكيف يتم ذلك؟**"

يعتبر التواصل مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين المتأثرين بفعل إنفاذ التشريع و/أو الذين يمكنهم المساهمة في عملية التقييم أمراً بالغ الأهمية. كما يجب أن تتطابق الغاية من إجراء التقييم بين الجهة الحكومية وأصحاب العلاقة قدر الإمكان. بالتالي، تعتبر أساليب التشاور وجمع البيانات أجزاءً أساسيةً من عملية التقييم اللاحق. الرجاء الاطلاع على نموذج تقرير التقييم اللاحق.

ب. كيفية إعداد تقرير التقييم اللاحق

يشكل تقرير التقييم اللاحق الأساس في تنفيذ عملية التقييم، حيث يستعرض الأحكام المبنية على البراهين لدى الجهة / الدائرة الحكومية وإجاباتها عن أسئلة التقييم. إن العملية المحكمة في إعداد التقارير وفقًا لمعايير موحدة من الشفافية والاتساق تعزز من فرص أن تكون الاستنتاجات التي تم الوصول اليها صحيحة وملائمة. بالتالي، يتوجب على فريق العمل استخدام نموذج تقرير التقييم المقدم في هذا التقرير، وجعله سهل القراءة والفهم على القارئ.

يجب على الدائرة الحكومية القيام بكتابة تقرير التقييم اللاحق وفق النموذج المعد لهذه الغاية:

– ملحق رقم (٤) نموذج تقرير التقييم اللاحق

يجب على فريق عمل الدائرة الحكومية المعني بإجراء التقييم أن يجعل الاستنتاجات التي يتوصل إليها ذات قيمة: الممارسات الجيدة في إعداد التقارير

- استخدام لغة واضحة وموجزة (ولكن دقيقة)، مع تجنب المصطلحات الفنية والمصطلحات الإدارية المعقدة.
- إعادة صياغة، أو وضع الشرح في الحواشي، للمسائل الفنية، أو ضعها في ملاحق فنية مرفقة بالتقرير.
- التحلي بالدقة والإيجاز، مع شمول المعلومات ذات الصلة فقط.
- ينبغي أن يتحلى فريق العمل بالروية، وأن تكون خطواته محسوبة وتنم عن حكمة أثناء تقديم ادعاءاته، مع تدعيمها بالحقائق والمراجع.
- عدم استعراض الآراء على أنها حقائق، حيث يجب التحقق من دقة كل ادعاء، وعندما تكون الحقائق غير حاسمة، فيجب الإقرار بذلك.
- جعل الوثيقة سهلة التصفح، مع ضمان الإشارة بشكل واضح للأجزاء، مع وجود تدفق منطقي ومتجانس للمعلومات عبرها، واستخدام الرسومات المرئية والجداول بشكل واضح.

يعتبر التوافق مع المتطلبات الدنيا لإجراء التقييم اللاحق أمراً بالغ الأهمية لضمان جودة التقييم المنفذ. وتقع المسؤولية على عاتق الدائرة الحكومية وإدارتها العليا في ضمان اكتمال تقرير التقييم وجودته، ويمكن أيضاً، ووفق الممارسات الجيدة، اعتماد وتطبيق آليات أخرى لضمان الجودة وأهمها:

- إعداد بيان للتقييم الذاتي للإدارة العليا (أو النظراء الداخليين المعينين) لأغراض التحقق. ويمكنه شمول المعايير التالية في ذلك البيان: (١) مدى إمكانية تنفيذ مهمة البحث، (٢) أية اختلافات بين مسار الوقت المقرر والمدة المطلوبة للتقييم، (٣) الاختلافات بين الكلف التقديرية والفعلية.

- **المدققون من النظراء الداخليين:** يستطيع زميل أو زميلان – يُعينهم المرجع المختص– مراجعة خطة التقييم، ومسودات تقرير التقييم، والمخرجات الأخرى. وتتمثل مهمتهم في تقديم النصح حول الطريقة الأفضل للمضي في العمل، وفي نهاية العملية، تقديم توصية شاملة حول التقييم الذي أجراه فريق التقييم في الجهة المعنية.

- **الهيئات الاستشارية:** يمكن تشكيل هذا الهيئات لتنفيذ عملية التقييم الرئيسية. حيث يمكن أن تضم ممثلين عن مؤسسات حكومية أخرى و/أو من أصحاب المصلحة والخبراء الخارجيين. كما يمكن أن تجتمع الهيئات في أوقات رئيسية من عملية التقييم (على سبيل المثال، لمناقشة خطة التقييم، والتقارير المؤقتة، والمسودة النهائية للتقرير).

ملحق رقم (١) قائمة التحقق لتحديد عمق دراسة التقييم المسبق

(ينبغي تعبئة قائمة التحقق التالية عند التأكد من أن المبادرة لم يتم استبعادها كما ورد أعلاه. يسمح بتقديم إجابة واحدة لكل سؤال).

الوزارة/الدائرة	عنوان المقترح	التاريخ	
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف)		منخفض	متوسط/ مرتفع
١. **النقاش المجتمعي**: مدى تعارض المتأثرين من السياسة او التشريع المعنيين حول المسألة على وجه التحديد. ❍ أساسي: من المتوقع أن تؤدي المبادرة إلى ردود فعل محدودة، إلا أنها تلقى بشكل عام الدعم من كافة فئات أصحاب المصلحة. ❍ معمق: من المتوقع أن تؤدي السياسة او التشريع إلى ردود فعل ملموسة، وتلقى معارضةً من معظم أصحاب المصلحة، أو تواجه معارضةً كبيرةً.		❑	❑
٢. **الآثار المالية**: التغير في الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة (الخزينة)، في السنة المالية الحالية والسنتين القادمتين. ❍ أساسي: أقل من ١٥٠ مليون دينار/سنوياً ❍ معمق: أكثر من ١٥٠ مليون دينار/سنوياً		❑	❑

٣. **تكاليف الالتزام المباشرة على قطاعات الأعمال المتأثرة:** التكاليف الإدارية أو التشغيلية المباشرة المترتبة لقاء الالتزام بالاشتراطات القانونية والفنية والتنظيمية المحتملة. (للسياسة او التشريع المقترح) ❍ أساسي: أقل من ٣٠٠ مليون دينار/سنوياً ❍ معمق: أكثر من ٣٠٠ مليون دينار/سنوياً	❑	❑
٤. **الأنشطة الاقتصادية (شركات، مؤسسات) المحتمل تأثرها:** والمعبر عنه بالأنشطة الاقتصادية بشكل عام والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ❍ أساسي: لا يوجد تأثير كبير وواضح على القطاعات/الأنشطة الاقتصادية الحيوية من التدخل الحكومي مع التركيز على مدى تأثر المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ❍ معمق: يوجد تأثير كبير وواضح على القطاعات/الأنشطة الاقتصادية الحيوية من التدخل الحكومي مع التركيز على مدى تأثر المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة	❑	❑
٥. **المنافسة السوقية:** السياسة او التشريع تتضمن حواجز الدخول إلى السوق، أو الاحتكار، أو تحديد الأسعار، أو عراقيل أمام الابتكار. ❍ أساسي: لا ❍ معمق: نعم	❑	❑
٦. **الآثار الاجتماعية:** السياسة او التشريع لا يؤثر على فئات معينة عدم التكافؤ والمساواة لفئات معينة في المجتمع. ❍ أساسي: لا تميز المبادرة بين الفئات المستضعفة على أساس العمر والدخل والإعاقة والجنس. ❍ معمق: في حال أن السياسة او التشريع المتخصصة ستؤثر على الفئات المستضعفة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.	❑	❑

٧. **الآثـار البيئيـة:** وجـود مخاطـر متعلقـة بتدهـور جـودة الهـواء والتربـة والميـاه والتنـوع الحيـوي واسـتخدام المصـادر الطبيعيـة. ❍ أساسـي: لـن تـؤدي المبادرة إلـى حـدوث آثار سـلبية ملموسـة علـى البيئـة. ❍ معمـق: قـد تتسـبب المبـادرة فـي حـدوث آثـار سـلبية ملموسـة فـي البيئة/تنتـج مـن اسـتراتيجية أو خطـة عمـل حكوميـة متخصصـة.	❑	❑
المجموع (احتساب عدد إشارات «✓" في العمودين لتحديد مستوى التحليل المطلوب)		

ملحق رقم (٢) نموذج تقرير التقييم المسبق «الأساسي»

الدائرة الحكومية:	
عنوان المقترح التنظيمي:	
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):	
التاريخ:	

يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الأثار المحتملة للخيار التنظيمي.

توقيع المرجع المختص:

١- تحديد المشكلة

قم بتحديد المشكلة أو المسائل التي تبرر الإجراء / التدخل الحكومي.

- المشكلة الرئيسية هي .....

.....

لماذا المشكلة مهمة / حساسة؟

- ما هي الأثار (التبعات السلبية) الرئيسية؟ (على سبيل المثال، مالية، أو اقتصادية، أو اجتماعية/صحية، أو بيئية)
  - ❍ الأثر (١):
  - ❍ الأثر (٢):
  - ❍ أثار (تبعات) أخرى، الرجاء الإضافة:

- وضح السياق المرتبط بالتدخل الحكومي.
  - ❍ استراتيجية أو أهداف وطنية (الحكومة/الوزارة)
  - ❍ ملخص عن السياسات / التشريعات ذات العلاقة بالموضوع، ولماذا لا تكفي لحل المشكلة؟

- ما هي مسببات المشكلة؟
  - ❍ المسبب (١):
  - ❍ المسبب (٢):
  - ❍ المسبب (٣):
  - ❍ مسببات أخرى، الرجاء الإضافة:

٢- أهداف السياسة / التدخل الحكومي

قم بتحديد **الأهداف الذكية** (**SMART**) التي يسعى التدخل الحكومي المقترح لتحقيقها بشكل دقيق وتفصيلي (يتوجب أن تكون قابلة للقياس ومحددة بإطار زمني

- بناء على تعريف المشكلة أعلاه، قم بتحديد هدف استراتيجي واحد
  - ❍ الهدف الرئيسي:

- بناء على ما ورد في المسببات، قم بوضع أهداف تفصيلية (من ١ الى ٢) يؤدي تحقيقها الى الوصول الى الهدف الرئيسي
  - ❍ الهدف التفصيلي ١:
  - ❍ الهدف التفصيلي ٢:

٣- الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

قم بتحديد الحلول الأولية الممكن تطبيقها مع شرح مبسط ومختصر للأثار المتوقعة

- ❍ الحل/الخيار (١): الوضع كما هو عليه (بدون تدخل)
- ❍ الحل/الخيار (٢):
- ❍ الحل/الخيار (٣):
- ❍ الحل/الخيار (٤):
- ❍ حلول/خيارات أخرى، الرجاء الإضافة:

على فريق العمل القيام بمناقشة الخيارات باستعمال التحليل المنطقي ومناقشة فيما اذا كانت الخيارات مناسبة ويمكن تطبيقها بشكل أولي من أجل تحديد الخيار التنظيمي الأفضل.

٤- وصف الخيار التنظيمي المقترح (خيار واحد فقط)
بناء على مخرجات النقاش لفريق العمل، قم بوصف التدخل الحكومي الأفضل، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سيتمخض عنه عقب التنفيذ والى حين تحقيق الأهداف الموضوعة.

الخيار التنظيمي الأفضل الذي تم اختياره، ولماذا:

من هم أصحاب العلاقة الأكثر تأثراً من الخيار التنظيمي الأفضل:
- .....
- .....
- .....

٥- منافع التدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)
قم بشرح، من الناحية النوعية، المنافع المتوقعة من تنفيذ التدخل المقترح، بالمقارنة مع الوضع الحالي.

- المنافع الاقتصادية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة.
- المنافع الاجتماعية/الصحية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة.
- المنافع البيئية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة.

٦- كلف التدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)
قم بشرح، من الناحية النوعية، الكلف المتوقعة من تنفيذ التدخل المقترح، بالمقارنة مع الوضع الحالي.

- الكلف الاقتصادية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستؤثر على أصحاب العلاقة.
- الكلف الاجتماعية/الصحية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستؤثر على أصحاب العلاقة.

- الكلف البيئية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستؤثر على أصحاب العلاقة.

٧- الكلفة الاقتصادية للتدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)

بالنسبة لكلف الامتثال التي ستتحقق على قطاع الأعمال، وبالنسبة للكلف المالية المتوقعة على الموازنة العامة / خزينة الدولة، قم بإجراء تقييم كمي (الكلفة المالية) قدر الإمكان.

- ما هي الكلف المباشرة التي ستتحقق من التدخل الحكومي على قطاع الأعمال؟
  - ما هي الكلف المباشرة المتحققة:
  - كيف قمتم بتحديد الكلف:
  - الأدلة المساندة:
- هل توجد فئات محددة من أصحاب المصلحة ستتأثر بشكل أكبر/غير متكافئ من التدخل الحكومي؟ لماذا؟
- ما هي الكلف المترتبة على خزينة الدولة / الموازنة الخاصة بالدائرة الحكومية المتعلقة بتطبيق الخيار التنظيمي الأفضل؟

٨- الرصد والمتابعة

- قم باختصار بشرح آلية التطبيق المقترحة، وتحديد مؤشرات الأداء المتوافرة لقياس الالتزام والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الموضوعة.
- بالقدر الممكن، قم بالإشارة إلى الجهة التي يتوجب عليها جمع ورصد ومتابعة البيانات والإبلاغ عنها، ومتى.

٩- التشاور مع أصحاب المصلحة

قم بوصف عمليات التشاور التي قمتم بإجرائها أو تخططون لإجرائها.

• ما هي أساليب التشاور التي قمتم باستخدامها أو ستستخدمونها (على سبيل المثال، الكترونية، جلسة استماع عامة، مجموعات التركيز، وغيرها)؟
• متى تم التشاور أو متى سيتم فتح باب التشاور؟
• من هي الجهات التي سيتم التشاور معها / قمتم بالتشاور معها؟
• ما هي الأسئلة المحددة التي تم طرحها أو سيتم طرحها خلال عملية التشاور؟
[في حال تم عقد عملية التشاور] قم بتلخيص الملاحظات والردود الرئيسية المستلمة من الجمهور وأصحاب العلاقة
• ما هي النقاط التي تم الأخذ بها / ولماذا؟
• ما هي النقاط / الردود التي لم يتم الأخذ بها، مع تحديد لماذا لم يتم الأخذ بها

ملحق رقم (٣) نموذج تقرير التقييم المسبق «المعمق»

الدائرة الحكومية:	
عنوان المقترح التنظيمي:	
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):	
التاريخ:	
يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق المعمق ويبين الآثار المحتملة للخيارات /الحلول الموضوعة **توقيع المرجع المختص:**	
١٠- تحديد المشكلة قم بتحديد المشكلة أو المسائل التي تبرر الإجراء / التدخل الحكومي.	
• المشكلة الرئيسية هي	

لماذا المشكلة مهمة / حساسة؟

- ما هي الآثار (التبعات السلبية) الرئيسية؟ (على سبيل المثال، مالية، أو اقتصادية، أو اجتماعية/صحية، أو بيئية)
  - ❍ الأثر (١):
  - ❍ الأثر (٢):
  - ❍ الأثر (٣):
  - ❍ آثار (تبعات) أخرى، الرجاء الإضافة:

- وضح السياق المرتبط بالتدخل الحكومي.
  - ❍ استراتيجية أو أهداف وطنية (الحكومة/الوزارة)
  - ❍ ملخص عن السياسات / التشريعات ذات العلاقة بالموضوع، ولماذا لا تكفي لحل المشكلة؟
  - ❍ لماذا لا يجب أن يترك حل المشكلة الى السوق ليعيد تنظم نفسه أو لماذا لا يمكن الاستعانة بحلول غير تشريعية؟

- ما هي مسببات المشكلة؟
  - ❍ المسبب (١):
  - ❍ المسبب (٢):
  - ❍ المسبب (٣):
  - ❍ مسببات أخرى، الرجاء الإضافة:

١١- أهداف السياسة / التدخل الحكومي

قم بتحديد **الأهداف الذكية** (**SMART**) التي يسعى التدخل الحكومي المقترح لتحقيقها بشكل دقيق وتفصيلي (يتوجب أن تكون قابلة للقياس ومحددة بإطار زمني

- بناء على تعريف المشكلة أعلاه، قم بتحديد هدف استراتيجي واحد
  - ❍ الهدف الرئيسي:

- بناء على ما ورد في المسببات، قم بوضع أهداف تفصيلية (من ١ الى ٣) يؤدي تحقيقها الى الوصول الى الهدف الرئيسي
  - ○ الهدف التفصيلي ١:
  - ○ الهدف التفصيلي ٢:
  - ○ الهدف التفصيلي ٣:

١٢- الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

قم بتحديد الحلول الأولية الممكن تطبيقها، مع تحديد كيف سيتم انفاذه بشكل متسلسل ولغاية تحقيق الأثار (الأهداف) الموضوعة:

- كيف سيحفز الحل/الخيار حدوث تغير إيجابي لدى الفئات المستهدفة؟
- من هم أصحاب المصلحة الأكثر تأثراً؟

○ الحل/الخيار (١): الوضع كما هو عليه (بدون تدخل)

○ الحل/الخيار (٢):

○ الحل/الخيار (٣):

○ الحل/الخيار (٤):

○ حلول/خيارات أخرى، الرجاء الإضافة:

١٣- منافع التدخل الحكومي (التحليل المعمق لكافة الخيارات)

قم بوصف، من (**الناحية النوعية**)، المنافع الاقتصادية، والاجتماعية/الصحية، و/أو البيئية المتوقعة من تنفيذ كافة الخيارات/الحلول، بالمقارنة مع الوضع الحالي.

- المنافع الاقتصادية المتوقعة:
- المنافع الاجتماعية/الصحية المتوقعة:
- المنافع البيئية المتوقعة:

قم بإجراء (**التقييم الكمي**) للمنافع قدر الإمكان، في جدول / محلق بالتقرير.
قم هنا بوضع ملخص:

- ما هي المنافع المباشرة وغير المباشرة؟
- كيف قمتم بتحديد المنافع؟ ما هي البراهين التي قادتكم للوصول إلى تلك النتائج؟

١٤- كلف التدخل الحكومي (التحليل المعمق لكافة الخيارات)

قم بوصف، من (**الناحية النوعية**)، الكلف الاقتصادية، والاجتماعية/الصحية، و/أو البيئية المترتبة من تنفيذ كافة الخيارات/الحلول، بالمقارنة مع الوضع الحالي.

- الكلف الاقتصادية المتوقعة:
- الكلف الاجتماعية/الصحية المتوقعة:
- الكلف المنافع البيئية المتوقعة:

قم بإجراء (**التقييم الكمي**) للمنافع قدر الإمكان، في جدول / محلق بالتقرير.

قم هنا بوضع ملخص:

- ما هي الكلف المباشرة وغير المباشرة؟
- هل توجد فئات محددة من أصحاب المصلحة ستتأثر بشكل أكبر/غير متكافئ؟ لماذا؟
- كيف قمتم بتحديد الكلف؟ ما هي البراهين التي قادتكم للوصول إلى تلك النتائج؟

- ما هي الكلف المترتبة على خزينة الدولة / الموازنة الخاصة بالدائرة الحكومية المتعلقة بتطبيق كافة الخيارات؟

١٥- المقارنات والتوصيات بشأن الخيارات

قم بوصف المنهجية المختارة لمقارنة الخيارات (على سبيل المثال، تحليل الكلفة والمنفعة، تحليل الكلفة والفاعلية، التحليل متعدد المعايير)، وتوضيح سبب اختيار تلك المنهجية.

- ما هي المعايير التي قمتم بشملها في المنهجية؟ ما مدى أهمية تلك المعايير (الوزن النسبي)
- ما هي الافتراضات الأساسية، والمحددات، وأوجه عدم التيقن؟

قم بتصنيف الخيارات بحسب التحليل وقم بالإشارة إلى الخيار المفضل.

- ما هي العوامل التي تحدد الخيار المفضل؟ (على سبيل المثال، أعلى صافي للمنافع، الأقل تكلفة،...)؟
- كيف تخططون للتخفيف من الآثار الضارة الرئيسية للخيار المفضل (إن وجدت)؟

١٦- الرصد والمتابعة (فقط للخيار الموصى به)

- قـم بوصـف مؤشـرات الأداء المتوافـرة لقيـاس الالتـزام والتقـدم المحـرز فـي تحقيـق الأهـداف الموضوعـة.

- قم بتحديد اليه التطبيق بشكل مبسط وتحديد الإطار الزمني للتنفيذ.

- قـم بتحديـد الجهة/الجهـات التـي يتوجـب عليهـا جمـع ورصـد ومتابعـة البيانـات والإبـلاغ عنهـا، ومتـى.

١٧- التشاور مع أصحاب المصلحة

قم بوصف عمليات التشاور التي قمتم بإجرائها أو تخططون لإجرائها.

- مـا هـي أسـاليب التشـاور التـي قمتـم باسـتخدامها أو سـتستخدمونها (علـى سـبيل المثـال، الكترونيـة، جلسـة اسـتماع عامـة، مجموعـات التركيـز، وغيرهـا)؟

- متى تم التشاور أو متى سيتم فتح باب التشاور؟

- من هي الجهات التي سيتم التشاور معها / قمتم بالتشاور معها؟

- مـا هـي الأسـئلة المحـددة التـي تـم طرحهـا أو سـيتم طرحهـا خـلال عمليـة التشـاور؟

[فـي حـال تـم عقـد عمليـة التشـاور] قـم بتلخيـص الملاحظـات والـردود الرئيسـية المسـتلمة مـن الجمهـور وأصحـاب العلاقـة

- ما هي النقاط التي تم الأخذ بها / ولماذا؟

- ما هي النقاط / الردود التي لم يتم الأخذ بها، مع تحديد لماذا لم يتم الأخذ بها

الملاحق الفنية

أرفق كافة الوثائق والمعلومات الإضافية مع التقرير والتي تعتبرها مفيدةً لتوضيح وتفسير عملية التقييم التي تمت.

ملحق رقم (٤) نموذج تقرير التقييم اللاحق

ملاحظة: بناء على قرار اختيار التشريع المنوي تقييمه بشكل لاحق، ومستوى التقييم المطلوب إجراؤه وطبيعة الأسئلة الموضوعة، فسوف تختلف المعلومات والبيانات وطريقة عرضها من تقري لآخر. وكما تم توضيحه في الدليل، يوصى وقبل البدء بكتابة التقرير أن يقوم فريق التقييم وكخطوة أولية (تشبه خطوة إعداد شجرة المشكلات في تقرير الأثر المسبق التي تتم بشكل خارجي) بتوضيح وتحليل التشريع وفق «النموذج المنطقي» وتحديد كيف سيساعد على إجراء التقييم اللاحق. وقدر الإمكان وعند توافرها، يجب الاعتماد على المعلومات الواردة سابقاً، كنقطة بداية وكأساس لإجراء مقارنة مرجعية ما بين الأهداف والمؤشرات التي وضعت سابقاً وما بين الإنفاذ على أرض الواقع

الدائرة الحكومية:	
عنوان المقترح التنظيمي:	
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):	
التاريخ:	
يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم اللاحق. **توقيع المرجع المختص:**	
الملخص التنفيذي	
استخدام لغة مبسطة لتلخيص التشريع الذي تم اختياره للتقييم، والغاية من التقييم، ملخص لأهم نتائج التقييم الرئيسية والتوصيات. يمكن إضافة رسومات بيانية، وجداول، وصور مرئية (إن أمكن). الحجم المقترح: صفحة واحدة إلى صفحتين.	
أ. مقدمة	

أ.١ اختيار التشريع موضوع التقييم اللاحق

تحديد التشريع / التشريعات موضوع التقييم والأسباب وراء اختياره للتقييم.

المعلومات الخاصة بالتشريع

- اسم ورقم التشريع وتاريخ صدروه في الجريدة الرسمية
- نوع التشريع (قانون أو نظام أو تعليمات)
- التشريعات التنفيذية ذات الصلة (إن وجدت)

معلومات الاختيار

هل يندرج التشريع ضمن أي برنامج / خطة حكومية موضوعة تتطلب إجراء التقييم اللاحق؟

إذا لم يكن كذلك، لماذا جرى اختيار التشريع للتقييم اللاحق؟

أ.٢ السياق

وصف الغاية من التشريع ومدى ملاءمته للسياسات والتوجهات الحكومية. (إن توافر، يمكن الاطلاع على تقرير التقييم المسبق لجمع مثل هذه المعلومات).

- ما هي المسائل التي سعى التشريع لمعالجتها؟
- من هي الفئات من أصحاب العلاقة التي كان من المتوقع أن يؤثر عليها التشريع؟
- هل توجد فئات متأثرة (بشكل مباشر أو غير مباشر) من التشريع غير الفئات التي كانت متوقعة في البداية؟
- ما هي التدخلات الحكومية الأخرى التي تم تنفيذها منذ إصدار التشريع، والتي قد تؤثر على الأهداف الأصلية له؟
- هل تغيرت المنظومة التشريعية والمؤسسية (والوضع العام) منذ إصدار وإنفاذ التشريع؟

ب. أهداف ونطاق التقييم اللاحق

استعراض الغاية من التقييم، وما الذي يتوقع تحقيقه.

- ما هي الأهداف الرئيسية التي يسعى التقييم اللاحق لتحقيقها؟
- ما هو مستوى التقييم المطلوب إجراؤه (على سبيل المثال، تقييم للعمليات/الأداء /الأثر)؟
- ما هي معايير التقييم المطلوب التحقق منها (على سبيل المثال، الالتزام، الأثر، الفعالية، الكفاءة، ...)؟
- ما هي أسئلة التقييم الرئيسية التي يسعى التقييم اللاحق للإجابة عنها؟
- ما هي الفترة الزمنية التي يغطيها التقييم اللاحق؟

ج. تصميم التقييم

ج.١. تحليل التشريع وفق « النموذج المنطقي»

القيام بوصف عملية تحليل التشريع المتسلسلة (من المدخلات إلى الآثار) والذي يشكل الأساس لعمل التقييم اللاحق. كما يمكنكم تقديم توضيح مرئي لنموذجكم.

- ما هي الخطوات المتسلسلة التي تربط عملية إنفاذ التشريع وما بين المدخلات والأنشطة وكيفية تأثيرها على المخرجات والنتائج والآثار النهائية؟

يتوجب تحديد العلاقة السببية التي تبين صحة التحليل وفق النموذج المنطقي بشكل واضح؟

ج.٢. منهجية التقييم اللاحق

يشكل هذا الجزء كيفية قيام الدائرة بالإعلان عن عملية التقييم بما في ذلك المهام، والأساليب التي اتبعها فريق العمل المختص.

- من هي الجهة المسؤولة عن إطلاق التقييم؟ هل تم التعاقد على إجراء التقييم (أو أجزاء منه) مع جهات خارجية أو أطراف أخرى؟ لماذا؟ ما هو التفويض/الشروط المرجعية التي أعطيت لهم (الرجاء إرفاق الشروط المرجعية مع التقرير)؟ كيف تم التحقق من عملية واستنتاجات عملهم؟
- ما هي الخطوات الإجرائية الرئيسية التي تم اتباعها من البداية وحتى انتهاء التقييم اللاحق؟
- ما هي الافتراضات التي بني عليها النموذج؟ كيف تم تدعيم الافتراضات ببراهين محددة؟
- من هم أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم أثناء التقييم؟ لماذا؟ ومن خلال أية قنوات؟
- ما هي مصادر البيانات المستخدمة؟ ما هي أساليب جمع البيانات التي تم استخدامها؟

ما هي المحددات (إن وجدت) التي أعاقت المزيد من التحليل الضروري؟

د. نتائج التقييم اللاحق

يتوجب تدعيم البيانات المستعلمة بالتقييم بأكبر قدر ممكن من البراهين (الكمية)

من الممكن دائماً تنفيذ "تقييم العمليات"، لكن، وفقط عند ملاءمة الظروف، يمكن إجراء "تقييمات الأداء والأثر").

PMOJO

primeministry

primeministryjordan

www.pm.gov.jo